



صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية

كتاب الشاب



100

100

100

100

100

100

100

100

صفحات مطوية



من تاريخ مصر العثمانية

General Organization Of the Alexandria
Library (GOAL)

Bibliothèque d'Alexandrie

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

رقم التخصيص

١٦٨٠٠

رقم التسجيل

١٦٨٠٠

د. موسى موسى نصر



مهرجان القراءة للجميع ٩٨
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة سوزان مبارك
(كتاب الشباب)

الجهات المشاركة:
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التعليم
وزارة التنمية الريفية
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
التنفيذ: هيئة الكتاب

صفحات مطوية
من تاريخ مصر العثمانية
د. موسى موسى نصر
الخلاف
الإشراف الفني:
الفنان محمود الهندي
المشرف العام
د. عسمير بسرحان

« بسم الله الرحمن الرحيم »

المقدمة

اهتم معظم المؤرخين - حينما تناولوا تاريخ مصر بالبحث والدراسة - بالتاريخ السياسى والعسكرى والادارى ، وكادوا يهملون بقية الجوانب الأخرى - وعلى وجه الخصوص الجانب الاجتماعى - فنراهم يقصرون تواريخهم على ذكر الملوك والحكام ، وما قاموا به من حروب وفتوحات وتنظيمات . ولقد انتقل هذا الاهتمام الى مؤرخينا الذين أرخوا للعصر العثمانى ، فلم يجدوا ما هو أعظم من السلاطين وفتوحاتهم أو الولاة وتنظيماتهم وإدارتهم حتى يكتبوا عنهم ، أو فى أحداث الصراعات الحربية بين الأمراء المماليك بعضهم وبعض ، أو بينهم وبين الباشوات ورجال الأجاقات العسكرية حتى يسجلوها فى كتاباتهم . ولكن هذا لايعنى أنه لم تظهر أية محاولات لدراسة التاريخ الاجتماعى لمصر ، فلقد ظهر بالفعل عدد يسير من تلك المحاولات ، إلا أنها اتسمت بالفردية . ولذلك بدأت الدراسات التاريخية منذ زمن ليس ببعيد تتجه اتجاها

آخر حيث أولت اهتماما بتاريخ مصر الاجتماعي ، وذلك من أجل تسليط الأضواء على الجوانب المختلفة للمجتمع المصري وإبراز دور ذلك المجتمع في المراحل التاريخية التي حملت فيها مصر العديد من أسماء الدول الغازية أو الغزاة وأعله من الواضح أن مصر ظلت بطابعها الاجتماعي في تلك المراحل بصرف النظر عن الحاكم وأصله واسمه ولون بشرته .

ويبدو واضحا من تلك الدراسة أن الدولة العثمانية التزمت بتطبيق القاعدة السياسية للدولة الإسلامية تلك القاعدة التي أباحت لرعاياها من اليهود والنصارى قدرا كبيرا من الحرية داخل نطاق الدولة التي كان على رأسها خليفة النبي - صلى الله عليه وسلم - يحكم بمقتضى الشريعة الإسلامية المستمدة أساسا من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، فلم يكن لفتوحات الدولة العثمانية - التي امتدت امتدادا عريضا في ثلاث قارات هي : آسيا وأوروبا وأفريقية وضمت شعوبا اختلفت جنسياتها ودياناتها ولغاتها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها - ما يمنع رعاياها من غير المسلمين من أن يعيشوا في سلام وترابط مع اخوانهم المسلمين وعلى الرغم من أن المسيحيين واليهود كانوا لا يتمتعون - أحيانا - بالمساواة التامة مع رعايا الدولة من المسلمين ، إلا أنهم تمتعوا - في كل الأحيان - بالحرية الدينية الكاملة ، وكانوا يمارسون

كل شعائره الدينية ، وقامت الدولة نحوهم بمسئوليتها
في حماية أرواحهم وممتلكاتهم .

وبعد أن تم للعثمانيين فتح مصر حرصوا على تأكيد
صفتهم كحماة للإسلام والعالم الاسلامي كما أوضحت
الوثائق الخاصة بذلك العصر لاسيما المراسيم التي
أصدرها سلاطين الدولة العثمانية وأكدوا فيها التزامهم
بمبادئ الدين الاسلامي السليم وأحكام الشريعة العادلة
في معاملة الذميين نصارى ويهود وخاصة الرهبان ورجال
الدين .

وقد رأينا أن الحكام العثمانيين في محاولتهم لتأكيد
المشرعية الاسلامية لحكمهم قربوا اليهم الفقهاء ورجال
الدين المسلمين ، ونتيجة لذلك حدث بعض التناقض في
علاقة بعض الحكام العثمانيين بأهل الذمة - تبعا لمدى
التزام هؤلاء الحكام بأقوال الفقهاء ورجال الدين - ما بين
حمايتهم والدفاع عنهم وبين ما لقوه من عنف وظلم في
فترات من الحكم العثماني .

ولقد فرضت ضريبة الجزية على أهل الذمة طبقا لما
تقضى به الشريعة الاسلامية ومن الملاحظ أن السلطات
الحاكمة حين فرضت بعض الغرامات والضرائب المتنوعة
لم تفرضها على أهل الذمة دون سواهم فالحقيقة أن هذه
الالتزامات كانت ضمن اجراءات مالية عامة شملت جميع
فئات الشعب ، وأن السلطات حين مارست ضغوطها لتنفيذ
هذه الاجراءات بهدف الحصول على المزيد من الأموال

كانت تمارس هذه الضغوط - والتي عرفت عند بعض المؤرخين بالمظالم - على المصريين جميعا مسلمين وأهل ذمة *

وقد أوضحنا في هذه الدراسة أن أهل الذمة لم يلتزموا تماما - وفي كل الأحيان - بالقيود التي وضعتها السلطات الحاكمة للملابس والمظهر ، وتأكد لنا كذلك من المراسيم التي كانت تصدر بين الحين والحين لتؤكد على ضرورة الالتزام بتلك القيود * ولقد كان تخصيص ملابس معينة لكل طائفة من طوائف أهل الذمة في مصر إبان الحكم العثماني يعتبر ظاهرة اجتماعية سادت ذلك المجتمع الذي ربط مكانة الفرد الاجتماعية أو الدينية وبين نوع الملابس الخاصة بالطائفة التي ينتمي إليها فقد كان هذا أمرا تقليديا ، ثم إن المراسيم التي اضطرت السلطات لإصدارها للتمييز بين الطوائف والملل لم يكن يعمل بها في كثير من الأحيان *

كذلك أوضحنا أن الدولة العثمانية - احترمت بشكل عام - أماكن العبادة الخاصة بالنصارى واليهود ، إذ سمحت لهم بترميم ما تهدم من أجزائها ، بل أكثر من ذلك سمحت لهم باستحداث دور جديدة للعبادة تمشيا مع روح الشريعة الإسلامية ، فقد أجاز الإسلام لأهل الذمة إنشاء الكنائس والبيع وغيرها من المعابد إذا أذن لهم الحاكم بذلك بناء على مصلحة يراها مادام الإسلام يقرهم على ديانتهم ويحترم عقائدهم *

وبعد ، فإن الموضوعات التي يتناولها هذا الكتاب هي
ثمرة بحث وقراءة مستمرة مضمينة ولعلها بهذه الدراسة
أكون قد أسهمت بدور متواضع في التساير مع الاجتماع
لمصر *

والله ولي التوفيق

الأول من إبريل ١٩٨٨ الاسكندرية في :

الثالث عشر من شعبان ١٤٠٨

دكتور / موسى موسى نصر

/

موقف الدولة ازاء أهل الذمة بصفة عامة

موقف الدولة ازاء اهل الذمة بصفة عامة :

ان الفتوحات التي أدت الى تكوين الدولة العثمانية تشبه في بعض اهدافها ونتائجها تلك الفتوحات الاسلامية العربية التي أدت الى تكوين دولة الخلافة الاسلامية الأولى فقد كان واضحا وملحوظا ان نشر الاسلام « كان هدفا رئيسيا من فتوحاتها » ، وفي حالة الدولة العثمانية نجد ان فتوحاتها في الاقاليم المسيحية قد تمت باسم الاسلام . كما يبدو واضحا ان تلك الفتوحات العربية والعثمانية قد أسفرت عن ضم بلاد مسيحية الى دار الاسلام مما اضاف اعدادا كبيرة من اهل الذمة كرعايا للحكام المسلمين . وفي حالة الدولة العثمانية أيضا نجد ان فتوحاتها في أوروبا في نهاية القرن الخامس عشر قد شملت معظم الأقاليم التي تعتنق المذهب الأرثوذكسي والتي تعترف بالرئاسة الدينية لبطريرك الكنيسة البيزنطية في القسطنطينية .

ومنذ بداية القرن السادس عشر أخذ السلاطين العثمانيون يتطلعون نحو الشرق العربي الاسلامي وفي خلال سنة واحدة (١٥١٦ - ١٥١٧م) دخلت أربعة اقاليم اسلامية عربية هامة هي : الشام ثم مصر ثم الحجاز ثم أجزاء من اليمن تحت الحكم العثماني ، فضلا عن دخول العراق عام ١٥٣٤ وكذلك الاحساء المطمّل على الخليج

العربي ثم بعض امارات ومشيخات هذا الخليج . وقد عم
الفتح الاسلامي كل بلاد البحر بفتح كل من مصوع وسواكن
عام ١٥٥٧م . كذلك بسطت الدولة العثمانية سيادتها على
ثلاثة اقاليم عربية اسلامية في شمال افريقيا في القسرن
السادس عشر هي : الجزائر ثم طرابلس ثم تونس . وهكذا
اصبحت الدولة العثمانية تضم بين اقاليمها العربية الحرمين
الشريفيين في الحجاز فضلا عن المسجد الأقصى في القدس
مما اعطى للدولة العثمانية الزعامة الدينية للعالم الاسلامي
وتأكيدا لتلك الزعامة اضيفت الى القاب كل سلطان من
سلاطين الدولة العثمانية لقب « حامي الحرمين الشريفين »
ومما اضيف على الدولة الطابع الديني الاسلامي الراسخ
والتميز أنها كانت حريصة على الالتزام بتطبيق مبادئ
الشريعة الاسلامية واحترام التقاليد الدينية . ومما يؤكد
ذلك أننا نجد في مقدمة قانون نامة الذي وضعه السلطان
سليمان القانوني - أو المشرع - (١٥٢٠ - ١٥٦٦م)
الذي استمده في الواقع من اصول التشريع الاسلامي تلك
العبارة « قانوننا من سلطاني كي شريعي شريفي موافقاتي
محرم أولوب » أي « القانون نامة السلطاني الذي يتفق مع
الشريعة الشريفة » .

ولقد كان من نتيجة الفتوحات العثمانية أن اصبحت
الدولة تضم من بين رعاياها طوائف دينية مختلفة فالى
جانب الطوائف الاسلامية كانت طوائف ذمية منها : الروم
الارثوذكس ، والارمن ، والاقباط ، والموارنة والكاثوليك

والبروتستانت وغيرهم من المسيحيين واليهود * وقد تحدد موقف الدولة العثمانية تجاه تلك الطوائف الذمية من خلال مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية - طبقا لأحكام المذهب الحنفي - ، حيث حرصت الدولة على الالتزام بها ، إذ كانت دائما تشير الى ذلك في كل موافقها الرسمية ازاء أهل الذمة * ولقد أثبتت الفرمانات والمراسيم السلطانية الصادرة في هذا الشأن ذلك الاتجاه *

كانت كل طائفة من الطوائف الدينية في الدولة العثمانية تسمى « ملة » ، وكان لكل ملة رئيس ديني ينظر في المسائل الدينية يسمى « ملة باشي » ويقوم مستعينا ببعض مساعدين بالفصل في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة باتباع ملته دون تدخل من جانب الدولة التي تركت لرئيس كل ملة ممارسة هذا الاختصاص وقد منح نظام الملل الرعايا - غير المسلمين - كيانا ذاتيا خاصا ، وكان الروم الأرثوذكس أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية أهم ملة بعد الملة الإسلامية في الدولة العثمانية ويندرج تحت هذه الملة اليونانيون والبلغار وسكان البوسنة والهرسك والجيل الأسود وبعض الألبانيين وغيرهم ، وكان مقر رئيس هذه الملة في استانبول ويسمى البطريرك ويطلق عليه أيضا بطريرك الفنار * ثم كانت هناك ملة الكاثوليك ويندرج تحتها الأوروبيون المقيمون في البسلاط من بنادقة وألمان وفرنسيين وإنجليز ، وكانوا أقل شأنا من الروم الأرثوذكس كذلك كانت هناك ملة الأرمن وملة اليهود *

ويذهب أحد المؤرخين الى أن السلاطين العثمانيين لم يدخلوا نظام الملسل الى امبراطوريتهم الا بعد فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣م ، ولكنهم طبقوا مبادئه على غير الطوائف الاسلامية التي خضعت لحكمهم على الرغم من نقص كفايته ، الا أن الدلائل تشير الى أن النظام عاش هذ أوائل حكمهم ليصبح حقيقة ثابتة فيما يتعلق بكل من الطائفتين الأرثوذكسية واليهودية . وعلى الرغم من أن نظام الملل كان يتمارض مع فكرة الدولة المديثة التي تنظر الى رعاياها على أنهم جميعا متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن دياناتهم الا أن التفرقة الدينية كانت موجودة في تلك القرون في كافة أنحاء العالم ، ومع ذلك فقد كانت الدولة العثمانية أكثر تحررا من الدول الأوروبية المعاصرة لها لأنها كانت تسمح بوجود ديارتين هما المسيحية واليهودية ومذاهب دينية مختلفة وعديدة في بلادها بجانب الدين الاسلامي ، فقد كانت الغالبية العظمى من الدول الأوروبية الكاثوليكية لاتطبق وجود البروتستانت داخل حدودها ، وكان هؤلاء يعيشون مهددين في أى وقت بعمليات انتقامية وحشية تستهدف ابادتهم أو تضيق الخناق عليهم على أمل حملهم اخر الامر على اعتناق المذهب الكاثوليكي . ولقد كانت هناك تدابير يتخذها السلطان العثماني عند تعيين الرؤساء الروحانيين للملل الذمية . فكان البطريرك اليوناني يتلقى من السلطان فرمان تعيينه في منصبه ، وكان هذا البطريرك يعتبر أكبر رئيس رومي غير مسلم في الدولة وكان يتبعه الروم المسيحيون الأرثوذكس ، وليس له مكانة مرموقة في

نفوسهم ، وكان يرد في فرمان تعيينه نص يوجب على الاساقفة ومن اليهم من رجال الأكليروس المتابعين للكنيسة الشرقية وكذلك اتباعها طاعة البطريرك طاعة قامة في نطاق الاختصاصات المخولة له . وكان السلطان يصدر فرمانات أخرى بتعيين الرؤساء الدينيين لرعايا الدولة المسيحيين الذين يدينون بمذاهب أخرى . وكذلك كان السلطان العثماني يصدر فرمانات أخرى بتعيين حاخام اليهود الذي كان يعرف بلقب « حاخام باشي » وكان يتمتع بنفوذ - مماثل لما يتمتع به البطاركة - على جميع أفراد ملته في كل أنحاء الدولة العثمانية . وكانت تندرج في جميع فرمانات نصوص توجب طاعة كل ملة لرئيسها الروحي في المسائل الدينية دون غيرها .

وكانت معظم الطوائف الذميمة التي انضوت تحت الحكم العثماني طوائف مسيحية تتبع كنائس أربع تدين بالمعتقد الأرثوذكس هي : الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية في استانبول ، وكنيسة الاسكندرية التي تضم الى معتقديها في الطبيعة الواحدة يعاقبه مصر الاقباط ، والكنيسة المارونية في سوريا وتضم اصحاب الطبيعتين في كل من سوريا ولبنان ، وأخيرا كنيسة اورشليم التي تعتبر المسيح ذا طبيعتين . وقد كان لكل كنيسة من تلك الكنائس الأربع بطريرك خاص بها ، وعلى الرغم من خضوع أربع بطريركيات لسيادة الدولة الا أنه لم تقع أية خلافات ، ولم تحدث أية عقبات اذ بقيت بطريركية المارونية في استانبول

في نظر الباب العالي رأس الملة المسيحية حيث شاركت مع زميلاتها - كما كان يحدث في الماضي - في ممارسة التعاليم والطقوس الدينية . وفي القرن السادس عشر أضافت الدولة العثمانية عضوين أرثوذكسيين آخرين الى الملة المسيحية هما كنيسة قبرص وسينا .

أما عن اليهود فقد كانوا في الدولة العثمانية يشكلون إحدى الملل - على نحو ما ذكرنا - وعلى الرغم من قلة عددهم ، فقد قاموا بدورهم في حياة البلاد التي عاشوا فيها . ويجدر بنا أن نلقى بعض الضوء على هذا الدور الذي أدى الى علو مكانتهم التي حظوا بها لدى سلاطين الدولة ابان القرون الأولى من حكمهم .

ففي عهد السلطان ابي يزيد الثاني (١٤٨١ - ١٥١٢م) سنحت الفرصة أمام اليهود المهاجرين من اسبانيا والبرتغال والمانيا بسبب الاضطهادات التي لحقت بهم للجوء الى الدولة العثمانية خاصة بعد أن شجعهم السلطان العثماني بإصداره قرارا بحسن معاملتهم في الممتلكات العثمانية . ويبدو أن السلطان ابا يزيد الثاني كان مهتما بالتجارة والحركة التجارية وكان يهدف من وراء اصدار هذا القرار الى انعاش وتنشيط الحركة التجارية والمالية الداخلية منها والخارجية ، نظرا لما عرف عن هؤلاء اليهود من نشاط بارز في الحياة الاقتصادية . ولما كان لهم من صلات عالمية قوية بأصحاب النفوذ من اليهود في معظم الدول الأوروبية .

ويعلق بعض المؤرخين على اصدار السلطان ابي يزيد

الثاني قرار حسن معاملـة اليهود الـرافـدين الى الدولة العثمانية بأنه أظهر بدون شك أن حب المسلمين لليهود يفوق حبهم للمسيحيين لدرجة أن الأخيرين ظنوا أن القوى المسيحية في الخارج تنظر اليهم نظرة الـاشفاق .

ولقد كان اليهود السفارديم الذين وعدوا من أسبانيا والبرنغال الى الدولة العثمانية أبان حكم السلطان أبي يزيد الثاني - يشكلون معظم المهاجرين اليهود فقد كانت أعدادهم تفوق بكثير أعداد اليهود الاشكنازيـم الذين وعدوا من المانيا وقد كان لاصـمام اليهود المارانوس الذين وعدوا من أسبانيا الى اليهود السفارديم أن أصبح الأخيرون مركز قوة لكل أبناء الملة اليهودية في الدولة العثمانية .

تركزت اهمية اليهود في الدولة العثمانية بالاهاليم التي تتميز بالنشاط التجارى الكبير ، وكانت أهم المراكز الرئيسية التي استقر فيها اليهود - وخاصة اليهود السفارديم - استانبول التي أصبحت مـذاك المرفأ الذى يضم أغلب أبناء الملة اليهودية في أوربا كلها ، وسالونيك التي صارت مدينة يسودها اليهود وكذلك أدرنة - وتلك مدن تقع في الأقاليم الأوربية ، يورجيا وأمازيا وتوكلات وسوريا ولبنان وفلسطين - وهى أقاليم آسيوية - ومصر وتونس والجزائر وهى أقاليم أفريقية - .

عاش اليهود في الدولة العثمانية دون أن تحدث منهم أية اضطرابات أو قلقا لا نادرا وكان موقف السلطان

سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠ م) تجاه اليهود يتسم بالحب والود لدرجة ان طبيبه الخاص ويدعى يوسف هامون كان يهوديا . وقد استمر خلقاء السلطان سليم الأول من بعده على نفس ذلك الموقف ، ففي عهد السلطان سليم المشرع (١٥٢٠ - ١٥٦٦) كان طبيب القصر الخاص يهوديا يدعى « موسى هامون » وكان دائما يرافق السلطان في كل معاركه الحربية ، وقد شهد حكم السلطان سليمان المشرع وظيفة مستحدثة بحكم الملة اليهودية هي وظيفة « الكخيا » - وهي تختلف في أسلوبها عن عمل كخيا الوظائف الحرفية - وكان الغرض من استحداث تلك الوظيفة أن يقوم شاغلها برعاية مصالح يهود الامبراطورية لدى السلطات الحاكمة ، وكان يسمح لمن يتولى هذه الوظيفة الاتصال مباشرة بالسلطان ووزراء الباب العالي ، وكان يسمح له أن يبدى ملاحظاته فيما يقدمه لهم من قضايا تخص أبناء ملته وما قد يتعرضون له من ظلم سواء من جانب حكام الولايات المسلمين أو من جانب غلاة القمصين من المسيحيين .

وكان اليهود حريصين أشد الحرص على التمسك بتلك الامتيازات التي منحوا اياها طوال عهد أولئك السلاطين . فبعد حدث عام ١٥٦٦ في أثناء الاحتفالات بتولي سليم الثاني (١٥٦٦ - ١٥٧٤) السلطة أن كان من بين كبار الحاضرين « يوسف ناسي » وكان من المقربين للسلطان سليمان المشرع - فكان وجوده بين عليا القوم في استانبول تأكيدا لتلك الامتيازات التي حصل عليها أولئك اليهود .

وفي عهد السلطان سليم الثاني أخذت قوة « ناسي » تزدهر الى حد أنه أصبح أقرب المقربين الى السلطان فاتخذة صفيًا له وقد اهتمد « ناسي » على ذلك لكثيرا حيث حباه السلطان بثقة لا حدود لها وذلك لقربه من معظم القسوى الحاكمة في أوربا . ولقد زين « يوسف ناسي » للسلطان سليم الثاني فتح جزيرة ناكسوس وتم استيلاء العثمانيين عليها عام ١٥٦٧ وبلغ من خطورة هذا اليهودي البرتغالي لدى السلطان أن الأخير أعطى صديقه وصفيه هذا جزيرة ناكسوس اقطاعا له ، ولم تمض سنوات قليلة حتى تجرأ يوسف ناسي وأعلن نفسه دوقا عليها ، ولم تقف أطماعه عند هذا الحد فقد زين للسلطان فتح جزيرة قبرص على أمل أن يأخذها هي الأخرى اقطاعا له وكان من بين المغريات التي ساقها هذا اليهودي للسلطان أن نبذ قبرص لا يضارعه نبذ آخر في العالم ، وفي نشوة الخمر واللذة قال سليم لليهودي « ستكون ملكا على قبرص » ، ولقد توجهت حملة بقيادة سنان باشا لفتح جزيرة قبرص وانتزاعها من جمهورية البندقية (١٥٧٠ - ١٥٧١ م) وكان محمد صوقلو باشا الصدر الأعظم آنذاك قد اقترح على السلطان سليم الثاني أن توجه الدولة حملة قبرص الى اسبانيا ولكن السلطان لم يأخذ باقتراح الصدر الأعظم لانه كان متأثرا برأي صديقه « يوسف ناسي » على أن هذا اليهودي لم يحقق ما كان يرجوه من وراء تلك الحملة التي ضمت قبرص الى الامبراطورية العثمانية في عام ١٥٧١ وذلك بأن يصبح ملكا على تلك الجزيرة ، اد خاب أهله لان الصدر الأعظم

حمد صوقلو باشا وقف له بالمرصاد - لما كان يكتنه له من
عداء شديد - فحال ذلك دون تحقيق عمله .

وكان « يوسف ناسي » يعتبر من أكبر حماة اليهود
المدافع عنهم في كل أنحاء الامبراطورية العثمانية فكان
يهود بدورهم يستنجدون به لحل مايعن لهم من مشاكل
قضايا ، ولكن بموت السلطان سليم الثاني عام ١٥٧٤
نتهت قوة ونفوذ « يوسف ناسي » فعندما تولى السلطان
راد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥) عزل « ناسي » من وظائفه
نزع منه لقبه . ولما توفي في عام ١٥٧٩م صادره
سلطان في شرواته وممتلكاته .

لم يمنع موت « يوسف ناسي » من ظهور يهود آخرين
بم نفس المكانة والحظوة التي كان عليها ، فقد ظهر يهودي
« جبريل يوناقتورا » كان يعتبر من أبرز الشخصيات
يهودية في عهد السلطان مراد الثالث ولقد كان من المكانة
تي حظى بها أن عين سفيراً فوق العادة للدولة العثمانية ،
تد وقع في عام ١٥٨١ باسم الباب العالي الهدنة مع
ليب الثاني ملك أسبانيا .

وقد ظهر يهودي آخر في عهد السلطان مراد الثالث
« عيسى سسلمون بن ناثن الاشسكناني » وكان طبيباً
« بلوماسيا » قدم العديد من الخدمات ليهود الامبراطورية
عثمانية ، فلقد حدث في بداية عام ١٥٩٥ أن أصدر

السلطان مراد الثالث قراراً بقتل جميع اليهود في كل أنحاء الامبراطورية بسبب حالة البذخ البالغ الذي كان يظهره اليهود آنذاك ، فقد وصل الى علم السلطان بناء على تقرير رفع اليه أن امرأة يهودية كانت تتحلى بجواهر تقدر بحوالي ٤٠٠٠ روكية وأمام ذلك القرار الخطير كان على « سلمون الاشكنازي » - بما له من نفوذ وتأثير - مقابلة الصدر الأعظم - الذي كان آنذاك - فرهاد باشا ، لوقف قرار إبادة اليهود من الامبراطورية العثمانية وإزاء وساطة « سلمون » عدل قرار الإبادة بقرار آخر يقضى بتحريم البذخ حيث حرم على اليهود والمسيحيين أيضاً ارتداء الملابس الحريرية ، والمزموا بلبس القلنسوة كعلامة مميزة لهم ، كما قضى - القرار الجديد - بضرورة الالتزام بتطبيق السياسة المالية التي وضعت من أجل اليهود وكافسة الذميين ، وعلى الرغم من صدور هذا القرار فقد ظلت المعاملات المالية ومعظم التجارة تحت سيطرة اليهود .

ولقد علق بعض المؤرخين الأوروبيين - الذين أظهروا تحاملاً في كتاباتهم تجاه اليهود - على تلك الواقعة ، فذكروا بأنها كانت بداية لسؤال نفوذ اليهود في الامبراطورية العثمانية ، وأنهم نزلوا الى أدنى مكانة في نظر المسلمين المتشددتين الذين يرون أن هذا هو اللائق بتلك الشرذمة من الكفار ، فمنذ تلك الواقعة أقل نجم الملة اليهودية الذي دام حوالي قرنين من الزمان ، وأن ما حدث كان أمراً حتمياً بسبب تزايد الفساد كما كان ضرورياً أيضاً

لتغيير الروح السائدة بين اليهود أنفسهم ، إذ أدت الحرية غير العادية ، والمكانة التي حظوا بها تحت حكم السلاطين والتي استمرت أكثر من قرن ، أدت الى انبعثات الروح العنصرية واشتداد تضامن الشخصية اليهودية .

والأمر الذي يبعث على الدهشة ، أن بعض المراجع اليهودية قد أيدت موقف السلطان مراد الثالث وذهبت الى أن القرار كان واجبا ، إذ أن استيلاء مراد من الافراط المسرف في حياة اليهود الراقية جعلهم يستحقون تلك المذبحة .

ولقد حدث في عهد السلطان ابراهيم الأول (١٦٤٠ - ١٦٤٨ م) أن تعرضت طائفة اليهود الاشكنازيم لمذبحة رهيبية روى تفاصيلها المؤرخ اليهودي ساميارى - الذى عاش في مصر في القرنين السابع عشر والثامن عشر - وترجع أسباب تلك المذبحة الى أن اليهود الاشكنازيم أثاروا بعض المعتقدات الدينية الخسائفة تناولوها في اجتماعات عقدها لهذا الغرض مما أثار جموع المسلمين ، الأمر الذى أدى الى اندلاع الفتنة في ١٧ يوليو ١٦٤٨ مما أسفر عنه قتل عدد كبير من اليهود الاشكنازيم ونفى أعداد كبيرة منهم خارج البلاد . وكانت تلك المذبحة بداية سلسلة من المصائب والكوارث حلت باليهود في عهد السلطان محمد الرابع (١٦٤٩ - ١٦٨٧ م) ، وقد استمرت اثني عشر عاما حتى سنة ١٦٦٠م ثم نعم يهود الامبراطورية بعد ذلك بالاستقرار والأمن بقية عهده .

وخلاصة القول ، فإن الدولة العثمانية نالت مكانة عالية مرموقة عندها سمحت بوجود تلك المجموعة الكبيرة من الطوائف الذمية التي عاش اقتباعها في ظلال وارفة من المحبة مع المسلمين . وعلى الرغم من أن المسيحيين واليهود كانوا لا يتمتعون بالمساواة التامة مع رعايا الدولة المسلمين ، إلا أن الفرمانات والراسيم التي صدرت بشأن أهل الذمة - كما سنوضحه في هذا الفصل - قد أثبتت أنهم تمتعوا بالحرية الدينية ومارسوا إقامة شعائرتهم الدينية بلا قيود ، وأن الدولة تحملت مسؤولية حماية أرواحهم وممتلكاتهم ، كما أن الدولة في كثير من الأحيان لم تكن تلتزم بما يضعه بعض الفقهاء من قيود على أهل الذمة ، وقد ترك لهم الحق في أن يسيروا أمورهم بموجب قوانينهم الخاصة داخل إطار نظم الدولة .

ولقد أقر أحد المؤرخين الأوروبيين المسيحيين بمبدأ التسامح الديني الذي انتهجه السلاطين العثمانيون حينما ذكر أن مراسيم المعمودية والزواج والدفن كانت تقام في الدولة العثمانية في فضاة وأبهة في معظم الأحيان ، وليس هذا فحسب بل كانت السلطات العثمانية نفسها تسعى في الأعياد الكبرى لأهل الذمة إلى أن تضمن للمصلين جوا من الهدوء وذلك بأن تعهد إلى حرس من الانكشارية بالمرابطة أمام أبواب الكنائس .

ويعلق أحد المؤرخين اليهود على موقف السلاطين

من من اليهود بقوله انهم عاملوهم بالرفق وكانوا
الكثير من اليونان ، فيسمون هؤلاء عبيدا ، اها
مانوا يعتبرونهم ضيوفا وقد اذنوا لهم بفتح المدارس
للعابد ، وسمحوا لهم بالسكن في جميع مدن
التجارية الواقعة في « المملكة العثمانية » وهي
رحيدة التي شهدت لها التواريخ العبرانية انه لم
يهود فيها أى اضطهاد .

من غير
وقد أشاء
المرسوم
سليم من
الشريفة
والملوك ،

وبعد

سليمان

٩٣١ هـ /

تقديم الم

المرسوم

مرحيين

الحكم ا

ولاتشويه

سلطاننا

ولا

المعالم ي

أهل الذ

الديني هـ

أهل الذ

بالذكر ا

كاترين ا

سدينا

دولة العثمانية ازاء اهل الذمة في مصر :

التعرف على الموقف الرسمي للدولة العثمانية
ياها من اهل الذمة في الامبراطورية بعامة ومصر
من خلال المراسيم السلطانية التي صدرت من اجل
لهم كافة الضمانات التي كفلتها لهم الشريعة
، ونجد أن تلك الضمانات قد وردت تباعا في
المتعاقبة التي أصدرها السلاطين العثمانيون منذ
سلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠ م) ، وأقدم
يم المحفوظة بدير سانت - كاترين - المرسوم
من السلطان سليمان المشرح (١٥٢٠ - ١٥٦٦ م)
١ ربيع أول سنة ٩٢٩ هـ - أوائل يناير ١٥٢٣ م .
فيه « ٠٠٠٠ فرسسمنا بأن تكون جيتهم على
القديم مرعية على الدوام وندمتهم محفوظة بذمة
٠٠٠٠ رعاية منا لسوالف العهود وغاية السوابق

من غير عدول عن معناه ولا خروج عن فحواه . . . »
وقد أشار السلطان سليمان المشرع في هذا المرسوم الى
المرسوم السلطاني الأول الصادر من والده السلطان
سليم من قبل ، كما أشار أيضا الى المراسيم والأوامر
الشريفة الصادرة الى الرهبان قديما من الخلفاء الراشدين
والملوك والسلاطين .

وبعد صدور هذا المرسوم بعامين أصدر السلطان
سليمان المشرع مرسوما آخر بتاريخ ١٦ رجب سنة
٩٣١ هـ / ١٩ مايو سنة ١٥٢٥ م ، يحمل نفس عبارات
تقديم المرسوم السابق يؤكد فيه من جديد ما أورده
المرسوم الأول ، وقد جاء فيه « . . . بأن يكونوا محميين
مرعيين على الدوام ودمتهم محفوظة بذمة الاسلام على
الحكم المرعى والقانون المرعى لايمسهم سوء ولا ضرر
ولا تشويش ولا كدر داعون دولتنا القاهرة وثبات أعوام
سلطتنا الباهرة . . . » .

ولاشك أن هذين المرسومين يعطيان صورة واضحة
المعالم بما التزمت به الدولة العثمانية تجاه رعاياها من
أهل الذمة ، كما ينفيان اتهامات بعض غلاة التعصب
الديني من المؤرخين ، بأن الدولة العثمانية كانت تضطهد
أهل الذمة في مستهل حكمها لمصر ، ومما هو جدير
 بالذكر أن أهم ما يسترعى الانتباه في وثائق دير سانت
كاترين تلك الالتماسات التي كان يبعث بها رهبان « طور
سينا » الى السلطات الحاكمة في مصر في طلب رعايتهم

وحمايتهم من المضايقات التي كانوا يتعرضون لها من العربان الذين يجاورونهم ، وكانت المراسيم تخرج من ديوان استنابول أو من ديوان مصر المحروسية بمنع التعرض للرهبان ، وكف الأذى عنهم وأن يقالوا نصيبهم من العناية والحماية والاعفاء من المغارم ، ومنع العربان من الدخول إلى ديارهم والتشويش عليهم ، وبالإضافة يتعرضوا لهم على الإطلاق ، وذلك كما جاء في المراسيم والتواقيع الشريفة التي بأيديهم . ولقد ذكرت مخطوطات دير سانت كاترين أنه بعد مجيء السلطان سليم الأول إلى مصر في عام ١٥١٧م ذهب إليه رهبان الدير وعرضوا عليه « العهدة النبوية الشريفة » ففرح بها أكثر من تملكه لمدينة القاهرة .

ولقد ظهر في تاريخ الدولة العثمانية روايات عديدة مشكوك في صحتها وذلك بقصد النيل من سيلاطينها والتقليل من شأنهم أمام رعاياهم المسلمين وغير المسلمين وتقرر إحدى هذه الروايات أن السلطان سليمان المشرع كان شديد الإيمان بالتنجيم ، وكان له منجم يهودي يستشير في كل أموره ، فسأله ذات مرة عما يمكن أن يعمل لتوطيد دعائم ملكه فأجابه اليهودي بأن النصراني في مصر وغيرها من بلاد الشرق يشكلون خطرا على ممتلكاته لأنهم قد يثورون عليه ارتكازا على الدول المسيحية المعادية له التي ستجد الفرصة مواتية لمحاربة الدولة العثمانية ، فصدق السلطان تلك المكهفات لساعته

وأراد أن يحصد الأمر بقتل التمساري في مختلف هذه البلاد ، ولكن الوزير بيروز باشا قال للسلطان « أن الملك من الله ولن أراد أن يعطيه فإن فعلت هذا خربت مملكتك » فأمدت هذه الكلمات الصواب إلى السلطان وأوقفته عن الإيقاع بالأقباط وبأخوانهم من نصارى الشرق .

ولعل من أبلغ رد على تلك القوية التي حاول البعض أن يسيء بها إلى السلطان سليمان خاصة فيما يتعلق بموقفه من النصاري - ما جاء في رسالة هذا السلطان التي رد بها على رسالة « فرنسوا الأول » ملك فرنسا في عام ٩٣٥هـ / ١٥٢٩م ، والتي يقول فيها : « ... فكل مكان في أيدي النصاري يبقى لهم ولا أسمح لأحد في هذه حكمي العادل أن يشوش راحتهم ، وعاداموا تحت ظل حمايتي فأرخص لهم أن يمارسوا أمور دينهم وطقوسهم في معابدهم بدون معارضة ... »

ولقد صور بعض المؤرخين بداية الحكم العثماني لمصر في صورة سيئة للغاية بالنسبة لأهل الذمة فقد ذكر ابن أياس في حوادث شهر ذي الحجة ٩٢٣هـ / ديسمبر ١٥١٧م عند حديثه عن انتقال بعض الصناع الذين انتقاهم السلطان سليم الأول للسفر إلى استانبول « ... وقوجه إلى استانبول جماعة من طائفة اليهود والسيسمره ومن طائفة النصاري : يانوب الكاتب في الخزائن المشريفة ، وأبو سعيد أمين الدولة ، ويوحنا الصغير ، ويوسف بن

مبول وشيخ المكين السكندري وولسده وآخرون من
المنصارى واليهود ما يحضرنى أسماؤهم ٠٠٠٠ » ويخلق
ابن اياس على ذلك بقوله : « ٠٠٠٠ ففارقت الناس أوطانها
وأولادها وأهاليها وتغربوا الى بلد لم يطؤوها وخالطوا
أقواما غير جنسهم ، فلا حول ولا قوة الا بالله العلى
العظيم .

كما ذكرت بوثشر أن الاقباط فرحوا بدخول العثمانيين
الديار المصرية ، وانقاذهم من ايدي المماليك الظالمين ،
ولكن وجد بينهم قليل كان ينظر الى العواقب نظرا بعيدا
ويعرف أن النير العثمانى يتبعه ضغط أثقل مما هو حاصل
وقتئذ .

كذلك وجهت حملات تشهير ضد الدولة العثمانية
قادها فريق من المؤرخين والباحثين . وكانت من أولى
تلك الحملات ماذكروه عن السلطان سليم الأول من أنه
بعد أن فتح مصر عام ١٥١٧ أمر بترحيل أفواج كثيفة
العدد الى استانبول من صفوة العلماء المسلمين وغيرهم
من كبار الموظفين والتجار والصناع من حى خان الخليلي
وموظفى الحسابات الحكومية ورجال الأعمسال وكانوا
يضمون عددا من المسيحيين من ذوى المهارات الخاصة .
وقد أظهر هؤلاء المؤرخون والباحثون الأسف الشديد عما
لحق مصر من تدهور فى الحياة العسكرية بترحيل ذلك
الرصيد البشرى المتميز والمتمايز ، وعما حل بالبلاد من
اضمحلال فى النشاط المهنى والحرفى وقد استعانوا فى

التدليل على رأيهم بما ذكره ابن اياس في حوادث شهر شعبان سنة ٩٢٢ هـ / اغسطس ١٥١٧م حيث قال «تعطل في مصر نحو خمسين صنعة ، وتعطلت منها اصحابها ولم تعمل في أيامه في مصر » . ويغالى البعض في قوله بأن حظاهر حضارة مصر وتفوقها قد انتقلا على يدهم الى استانبول وغيرها .

ولقد تصدى المؤرخ عبد العزيز الشناوى لتلك الحملة التى وجهها هؤلاء المتحاملون على السلطان سليم الاول ، فذكر بأن ترحيل هذه الثروة البشرية الى استانبول واقعة صحيحة لامراء فيها حيث ذكرها ابن اياس الذى كان معاصرا لاحداث الفتح العثمانى ، الا ان هؤلاء قد تلقفوا هذه الحقيقة دون تمحيص او متابعة او اغفال لما كتبه ابن اياس بعد ذلك فى هذا الموضوع بالذات ، وهو ان هذه الخبرات عادت الى مواقعها فى مصر واستأنفت نشاطها بعد ثلاثة أعوام فقط من رحيلها الى استانبول .

ومن الأهمية بمكان الاشارة الى طبيعة العلاقات التى كانت قائمة بين سلطات الحكم العثمانى وبين أهل الذمة فى مصر ، فقد تحددت أبعادها من خلال سياسة تلك السلطات التى لم تكن بالشكل الذى أرساه سليم الاول وسليمان المشرع ظالمة او قاسية كما يظن بل كان هدفها الأساسى هو المحافظة على السيطرة العثمانية دون ادخال تغييرات جذرية على النظم المحلية . فلقد اقر التقسيم التقليدى للمجتمع الى مجموعات من الطوائف

الاجتماعية ، أهل سيف ، وأهل قلم ، وتجار وأرباب حرف ودرّاع وذميين مرعيين . وقد حددت مهام كل فئة ووضعت الترتيبات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المهام على الوجه الصحيح بحيث لايتدخل أى منها فى حقوق أو مهام الأخرى أو يتعدى عليها ، هذا الى جانب أن الدولة العثمانية بتمسكها الصارم بمبادئ الشريعة وتعاليمها كانت تتوخى تنظيم الحياة الدينية الخاصة لكل رعاياها فلقد كان رؤساء طوائف أهل الذمة بمثابة الوساطة بين سلطات الحكم العثمانى ورعاياها من اليهود أو النصارى إذ اعتبرتهم الدولة موظفين رسميين بدليل تدخل السلطات أحيانا فى امر عزلهم أو تعيينهم كما كانت كل طائفة تختار رئيسها ليفوم بتنظيم العلاقة بينها وبين السلطة الحاكمة وتنظيم العلاقات بين افراد الطائفة نفسها داخل اطار نظم الدولة العامة .

وعلى الرغم من أن السلطات الحاكمة كانت تحرص دائما على الالتزام بالعدالة تجاه أهل الذمة عملا بتعاليم الدين الاسلامى ، الا انها فى بعض الاحيان كانت تعارس ضغوطا شتى عليهم ارضاء لعلماء الدين الاسلامى ذوى النفوذ الواسع آنذاك من جهة ومراعاة لمشاعر العامة عن جهة أخرى . فبعد مضى أربع سنوات على الفتوح العثمانى لمصر يروى ابن اياس فى حوادث شهر ذى القعدة سنة ٩٢٧ هـ / اكتوبر ١٥٢١م أنه لما انتصر السلطان سليم على الافرنج « وردت البشائر بذلك فأقيمت معالم

الزينة في القاهرة سبعة أيام متوالية حيث أتى الى
بيت قريب من بيت القاضي بشير ثلاثة مبشرين من
النصارى ليتعرجوا على الزينة فسكروا هناك سكرًا فاحشًا
وتجاهروا بالمعاصي حتى خرجوا عن الحد فأرسل القاضي
بشير ينهأهم عن ذلك فما سمعوا له كلامًا وتزايد الحال
منهم ، فجاء اليهم بنفسه وأغلظ عليهم في القول وسبهم
فسبوا وأقحشوا في السب له ، وسبوا دين الاسلام على
ما قيل فأرسل القاضي بشير من قبض عليهم وتوجه بهم
الى المدرسة الصالحية وحضر القضاة الأربعة وكان ذلك
اليوم يوم الجمعة قبل الصلاة ، فلما حضر قاضي القضاة
المالكي محي الدين الدميرى قامت عنده البيعة بما وقع
من النصارى في حق القاضي بشير الحنفى ، فتوقف
القاضي المالكي في قتل النصارى ثم قال : يجب عليهم
الحد والتعذيب فانهم كانوا سكارى لاعقول بهم . وكذلك
قال بقية القضاة ، فلما سمع القاضي بشير بذلك كبر على
القضاة وأغلظ في القول على القاضي المالكي ، واجتمع
بالمدرسة الصالحية الجم الغفير من الأهوام (العامة)
فهموا بأن يرجعوا القضاة في ذلك اليوم ، ٠٠٠٠ ثم أن
بعض الانكشارية قبض على النصارى وأخرجهم من
المدرسة الصالحية فلما خرجوا بهم قطعوهم بالأطبار قطعًا
ثم أن النصراني الثالث أسلم وجماعه بعض الانكشارية
من القتل ، فلما قطعت النصارى أجمع السواد الأعظم
من الأهوام بباب المدرسة الصالحية وأخذوا رسم
النصارى وأحرقوهم تحت شباك المدرسة الصالحية

وأطلقوا فيهم النار وأحرقوا وصاروا كالرماد فاضطربت
القاهرة في ذلك اليوم أشد الاضطراب حتى كادت تخرب
وقد أبدى ابن اياس استنكاره الشديد لسلوك المعامة في
تلك الواقعة فقال « قصدوا العوام أن يرحموا القضاة
وأحرقوهم بالنار بشير حاكم ولم يثبت عليهم في الشرع
قتل ، وفعل ذلك العوام بيدهم جهلا وعدوانا »

وقد كان الأساس الذي اعتمدت عليه السلطات
الحاكمة في علاقاتها بأهل الذمة هو تطبيق نصوص
الشريعة الإسلامية وأحكامها تجاههم . وتذكر وثائق
دير سانت نكاترين العديد من الأحكام الشرعية الصادرة
لصالح طوائف أهل الذمة حماية لأرواحهم وممتلكاتهم ،
فلقد أشارت إحدى تلك الوثائق إلى حكم شرعي صدر
لصالح طوائف أهل الذمة حماية لأرواحهم وممتلكاتهم ،
بتاريخ ١٦ المحرم سنة ٩٢٨ هـ / ١٧ ديسمبر ١٥٢١ م بناء
على شكوى رفعها أولئك الرهبان ضد الوالي الذي كان
يسكن في بيت يملكونه ، وقد حصل للبيت ضرر شديد
من سكنى الوالي ، فأصدر قضاة المسلمين حكمهم الشرعي
الذي يقضى بخروج الوالي من البيت وتمكين الرهبان
منه ، وأن يدفع الوالي لهم كافة المتعلقات المالية .

كما يروي ابن اياس أيضا في حوادث شهر رجب
سنة ٩٢٨ هـ / مايو ١٥٢٢ م تلك الواقعة التي تبين مدى
التزام السلطات بتطبيق الشريعة الإسلامية في الخلافات
بين المسلمين وأهل الذمة . فقد ذكر « أن شخصا يهوديا

وقف الى القاضي صالح نائب قاضي العسكر وكتب
قصة (شكوى) واشتكى فيها الأمير تنم أحد أمراء
الطيلخانات ناظر الدشيخة فأرسل خلفه القاضي صالح
رسولا وانكشاريا فلما حضر الى المدرسة الصالحة
فادعى اليهودي على الأمير تنم ، فأ نصف القاضي صالح
اليهودي من الأمير تنم واستقر الأمير في الترسيم حتى
أرضى ذلك اليهودي .

وينقل اليبا. ابن اياس حاشا آخر يبرهن على أن العدالة
في مصر كانت تراعى دائما قبل السلطات فقد حدث في
شهر شوال ٩٢٨ هـ / أغسطس ١٥٢٢ م « أن جماعة من
النصارى كانوا في بيت عند جامع المقسى على الخليج
يسكرون ، فلما قوى عليهم السكر تزايد عليهم الضجيج
والتجهر بالسكر ، وكان في جامع المقسى ابن الشيخ
محمد بن عنان مقيما به ، فثقل عليه أمرهم ، فأرسل اليهم
من ينهاهم عن ذلك فأغلظ عليهم في القول وقال لهم : اما
تستحوا من الشيخ ابن عنان ؟ فسيوا له الشيخ ابن عنان
سبا قبيحا ، فطلع الشيخ الى ملك الأمراء (خاير بك)
وشكا له من النصارى فأرسل ملك الأمراء بالقبض على
النصارى فهربوا ، فقبضوا على واحد منهم ، فرسم ملك الأمراء
بحرقة فلما رأى ذلك النصراني عين الجد أسلم من خوفه
من الحرق ، فألبسوه عمامة بيضاء فلما جرى ذلك خاف
بقية النصارى على أنفسهم واختفوا عند الشيخ يونس
النصراني حتى تخمد هذه الواقعة عنهم .

ولعل ذلك الحادث يبرهن على أن المباشريين الأقباط الذين كان يمثلهم آنذاك المعلم يوتس النصرانى لم يزالوا وقتئذ يتمتعون بنفوذ عظيم يمكنهم اذا ما دعت الضرورة أن يدافعوا عن مصالح أبناء دينهم .

وكان هناك بعض الحكام العثمانيين يمارسون ضغوطا على طائفة زعمية بعينها ارضاء لنزعة شخصية من اجل الانتقام او كسب المال ، من ذلك حاروته المصادر العربية واليهودية ، انه فى عهد ولاية أحمد باشا المعروف بخاين (٩٣٠ - ٩٣١ هـ / ١٥٢٤ م) كان يقوى دار الضرب يهودى يدعى ابراهام دى كاسترو - عينه السلطان سليم الأول فى ذلك المنصب عام ١٥١٧ - ولقد كان دى كاستروسبيا فى مؤسسة قاسية تعرضت لها طائفة اليهود فى مصر من جانب أحمد باشا ، الذى كان ينزع الى الاستقلال عن الدولة العثمانية حيث خسر ج عن طاعتها وأظهر العصيان وجمع جمعا عظيما من أشسقياء العرب والفلاحين وتحارب مع طائفة الانكشارية . وقد روى عنه أنه أعلن نفسه سلطانا على مصر فى ٦ ربيع الثانى ٩٣٠ هـ / ١٢ نوفمبر ١٥٢٤ م وجعل القضاة وابن الخليفة العباسى يبايعونه على ذلك وان اسمه قد ذكر أيضا فى الخطبة وقد أصدر أوامره الى دى كاسترو بصفتة مديرا لدار الضرب أن يضرب النقود باسمه بدلا من اسم السلطان العثمانى ، الا أن دى - كاسترو - طلب من الباشا أن يكون ذلك الأمر رسميا وبمرسوم سسلطانى ،

وازاء ذلك غادر دى كاسترو القاهرة سرا وتوجهه الى
 استانبول لابلأخ السلطان سليمان المشرع بحقيقة الأوضاع
 السائدة فى مصر ، وعندما علم أحمد باشا بذلك أدرك
 ماسوف يصيبه من فشل محاولته ، كما خشى من انتقام
 السلطان فصب جام غضبه على الطائفة اليهودية فى
 القاهرة فقام باعتقال أقارب دى كاسترو ومعارفه وأودعهم
 فى السجن وأباح للمماليك تحت قيادة أحد مساعديه نهب
 الحى اليهودى فى خان الخليلى بالقاهرة ، وفى نفس
 الوقت أصدر أوامره الى والى القاهرة بجلد جميع يهود
 المدينة ، كما أمر بأحضار اثنى عشر من كبار رجال
 الطائفة اليهودية على الفور ، وفرض عليهم غرامة مالية
 كبيرة وهددهم فى حالة عدم دفعها بإعدامهم هم وعائلاتهم
 وقام يهود القاهرة بجمع تلك المرامة المالية وقدموها
 للباشا ، ولقد استغل أحد مساعديه ذلك الموقف وطلب
 لنفسه من كبار اليهود أن يدفعوا له عشر تلك المرامة ،
 وهددهم بالسجن واستئصال شأفة اليهود من كافة البلاد
 هم ومن يتبعهم ولسم ينقذ اليهود من تلك المأساة التى
 تعرضوا لها الا هجوم مفاجيء قام به أعداء أحمد باشا
 وعلى رأسهم محمد بك الرومى ، أثناء وجود الباشا فى
 إحدى الحمامات ، وكان فى قلعة من جنوده فهرب الى
 القلعة وحينما علم بتزايد معارضيه وبخيانة بعض أتباعه
 الذين أغضبهم نبا إعلان نفسه سلطانا - فر من القاهرة
 قاصدا الشرقية حيث لجأ الى الشيخ عبد الدايم بن يقر
 - أحد حلفائه العرب - وكان يأمل فى مساعدته ، الا أن

المعاصرة

أن الباشا

القليوبى

الى دير

المسيح ،

ولقد ذهب

على الرا

مشاعل ،

المدينة تد

كله فى

فأصدر أو

ضربه وه

جثمانه ،

كنيسة ال

الكنسية

ولقد

القرن الس

العثمانية

ضد السل

سادت المب

على الولا

الحال ان

المصرى و

شأرية المتى أرسلها السلطان سليمان مع القوات

فى القاهرة اقتتلت أشده حتى أدركوه وقتلوه فى ٢٩

١٢٠٩ هـ / ٦ ديسمبر ١٥٢٤ م ، وعلق رأسه على

ثم أرسلت الى السلطان العثمانى فى استنبول

7 أخرى قام محمد بك الرومى وأطلق سراح

حتجزين مع تقرير عنهم حق الحماية من أى

وقد كان لتلك الواقعة أبلغ الأثر فى نفوس أبناء

يهودية فى مصر لدرجة أنهم قاموا بتسجيل

كتيبهم الدينية لكى يتذكروها دائما .

الرغم مما اشارت اليه بعض مؤلفات اليهود ،

بات المحاكمات الى أن يهود مصر - بعد حدوث

ة - لم يحظوا خلال العصر العثمانى الا بأمن

نسبى فانه يمكن القول بأن ماوقع يعتبر حادثا

نرضسته بعض الظروف ولا يمكن بأى حال من

أن يعتبر تيسارا عاما ساد علاقات الحكام

بيهود مصر .

أحد المخطوطات القبطية يذكر حادثة اضطهاد

الأحد ٣٠ ماتور سنة ١٢٩٨ للشهداء / ٦

١٥٨٠ م ، وفى عهد ولاية حسن باشا الخادم

١٥٨٢) أدت الى وفاة أحد الرهبان النصارى

يب السلطات الحاكمة له ، ومما هو جدير

تلك الحادثة تضمنت وقائع خطيرة عبالغ فيها

نير كما أنه لم يرد ذكرها فى المصادر العربية

المعاصرة مما يثير الشك حول صحتها . فقد زعم المخطوط أن الباشا العثماني أمر بالقبض على الراهب يوحنا القليوبي بدير الأنبا بشوى وأنه لم يكتف بمنعه من العودة إلى دير بوادي النطرون بل أرغمه على انكار الرهيسة المسيح ، وأن الراهب رفض رفضا باتا أن يعلق ذلك ، ولقد ذهب ذلك المخطوط في زعمه إلى أن الحكم قد صدر على الراهب بغرس السكاكين الحادة في يديه ، وإيقاع مشاعل على كتفيه ووضعه على جمل يطوف به شوارع المدينة تحيط به العامة والغوغاء ، فتحمل الراهب ذلك كله في صمت تام ويبدو أن هدوءه زاد الحاكم غضبا فأصدر أوامره بربط يوحنا على عود من الخشب ، وخلال ضربه وتعذيبه أسلم الروح . وفي اليوم التالي أذلوا جثمانه عن الخشبة وسلموه للقبط الذين مضوا به إلى كنيسة القديسة بمصر القديمة حيث أقاموا عليه المصلوات الكنسية .

ولقد اتسم العصر العثماني - منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر بأنسدلاع العديد من قنن الجند العثمانية وخاصة جند السباهية الذين رفعوا راية العصيان ضد السلطة الحاكمة بسبب الاضطرابات الاقتصادية التي سادت البلاد ولقد ازداد نفوذ هؤلاء الجند إلى حد التعدي على الولاة العثمانيين أنفسهم وقتل بعضهم وبطبيعة الحال انعكس أثر ذلك على الرعايا من أبناء الشعب المصري وتذكر المصادر العربية المعاصرة العديد من تلك

الفتن التي كانت تتميز بالعنف والقسوة ضد الولاة العثمانيين من ناحية وضد السكان المحليين من ناحية أخرى ، ولاشك أن الذميين كان يلحق بهم من الأضرار والتضييق والقيود ما كان يلحق باخوانهم من المسلمين . فلقد حدث في شهر شوال ٩٧٧ هـ / أغسطس ١٥٨٩ م - على حد قول المصادر المعاصرة . ونادى مناد أن أولاد العرب لا يستخدمون ممالك بيضا ، وأن اليهود والنصارى لا يستخدمون جوارى ولا عبيدا والكشف عليهم بعد ثلاثة أيام » .

وكانت تلك الفتن تتميز أيضا بكثرة ضحاياها بازهاق أرواحها وسفك دماؤها كما كانت ضحاياها على السواء من المسلمين والذميين ، فلقد روت المصادر المعاصرة عن تلك المذبحة التي نصبها الجند السبائية والتي راح ضحيتها كثير من الأبرياء ، وذلك أن كتحدا باشا ويدعى بهرام قد تعرض له الجند السبائية « . . . فعدوا عليه ووضعوا فيه السيوف وقتلوه وفعلوا بحسين الترجمان كذلك وقتلوا المعلم يوحنا النصيراني الفبلاوى المباشر وقطعوه قطعا . . . »

ومن المرجح أن تلك الاضطهادات التي كان يتعرض لها سكان البلاد ومنهم أهل الذمة كانت تحدث دون أن يكون للسلطين العثمانيين دخل فيها ولا علم بها ، لأنهم كانوا دائما يوالون اظهر تسامحهم الديني ازاء أهل

الذمة دون انقطاع ، وكانت الوصايا الصادرة الى السلطات في مصر تركز على ذلك . فمن بين وثائق دير سانت كاترين فرمان للسلطان مصطفى الأول (١٦١٧ - ١٦١٨) الى السلطات الحاكمة في مصر صادر في الحادي عشر من شهر صفر سنة ١٠٢٧ هـ / ٢٨ يناير ١٦١٨ . بناء على التماس المطران غفريل الرابع رئيس الطائفة - طائفة رهبان الدير - . وقد جاء في هذا الفرمان : « . . . لا يجوز لأحد المأمورين العسكريين ولا من رجال السلطة ان يتصدوا لرهبان او قساوسة او مستوطنين الديرين المذكورين حال سفرهم أو زيارتهم لبلاط الرومان والأناضول ومصر ودمشق وجهات البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وسائر المدن والبلاط والقرى التي في الولايات الاسلامية أو عند تأدية طقوسهم الدينية . . . »

ولم تكن حركات العصيان والتمرد على السلطات الحاكمة مقصورة فقط على جند الفسبائية ، بل تعدت ذلك وشملت بعض فئات من الذميين ، فلقد روى عن حركة عصيان حدثت من جانب بعض المسيحيين في الاسكندرية عام ١٦٤٤ نتيجة ظلم الحكام العثمانيين . وترجع أسباب تلك الحركة الى ما كانت تعانيه البلاد من ويلات وباء الطاعون الذي جلب عليها من الدمار ما جعل الباشا العثماني مقصود باشا (١٦٤٢ - ١٦٤٤) يسعى الى اصلاح الأحوال وشد في القبض على اللصوص ، فقبض على كثيرين وقتل بعضا منهم وسجن بعضا اخر

فكان يقتصر منهم بحسب ذنوبهم متخذاً الصرامة ديناً
 فاستكنت الناس وطابت قلوبهم نوعاً وكان أغلب المسجونين
 من النصارى الأقباط الأوربيين . وبينما كان مقصود
 باشا مستمرا في خطة الإصلاح اعترضه وقوع حادثة في
 الاسكندرية في ٢٠ ذى القعدة ١٠٥٣ هـ / أواخر يناير
 ١٦٤٤ - روى تفاصيلها يوسف الخلواتي حيث قال : « أن
 قبطانا عمر مركبا في البحر وأراد أن ينزلها البحر فجمع
 النصارى الذين في المراكب ، وحلوا جميع قيودهم فتم تنزيل
 الغليون الى البحر . وكانوا نحو الستماية نفر ، فخلوا
 الناس وهم في صلاة الجمعة فانفرد منهم ثلاثماية نفس
 وكسروا الترسخانة وأخذوا السلاح الذي فيها وفردوا
 قلاعهم وتوجهوا بعد أن نهبوا أسواق البلد الى ظهر البحر
 المالح ، ولما طلعت الناس من صلاة الجمعة لما وجدوا
 أحدا . كما ذكرت بوششر أن معظم المسجونين هرب عن
 طريق البحر أما الباقي فقد هرب الى داخل البلاد قبل أن
 يجتمع أحد من رجال السلطة لاتخاذ الاجراءات اللازمة
 ضدهم . »

وكانت تلك الحادثة تؤدي الى انتقام المسلمين المقيمين
 في الديار المصرية لو لم ينشغل بالهم ويتجه نظرهم مع
 السلطات الحاكمة لما هو أشد وأعظم وهو تمرد العسكر
 وتآمرهم على عزل مقصود باشا بسبب مطالبه المالية ،
 فاندلعت المعارك في القاهرة وانتهى الأمر بعزل مقصود
 باشا من ولايته .

ولم يكن من عادة الباشوات العثمانيين التدخل في شئون أهل الذمة إلا إذا طلب منهم ذلك وبناء على رغبة رجال الدين منهم . فلقد ذكرت المصادر القبطية أنه حدث في مستهل رئاسة البابا مرقس السادس (١٣٦٢/١٦٤٦م) شقاق بين أبناء الكنيسة القبطية بسبب قرار أسسده البابا للرهبان بوجوب إقامتهم في أديرتهم ، وعدم خروجهم منها إطلاقا إلا للضرورة القصوى ، ومثل ذلك القرار يتفق مع القواعد الرهبانية والقوانين الكنسية ولكن بعض الرهبان تمردوا على قرار البابا ، واندفعوا وراء رغبتهم في الخروج متقاسمين تلك القواعد ولم يكتفوا بالتمرد والعصيان بل ذهبوا في عام ١٦٤٦ إلى الباشا العثماني أيوب باشا (١٦٤٤ - ١٦٤٦م) وادعوا أمامه بأن البابا يضربهم ضربا مبرحا إلى حد أن البعض منهم يموت من جرائه وأزاء ذلك الادعاء أمر الباشا بزج البابا في السجن ، ولكن الراهب الذي تزعم حركة التمرد ويدهى « قدسى » عاد مرة أخرى إلى الباشا وأقر أمامه بأن التهم التي وجهها هو وأعرانه إلى البابا المرقسى لا أساس لها من الصحة وتوسل إليه أن يفرج عنه ، ولقد قبل الباشا أن يفرج من البابا ولكنه فرض مقابل ذلك غرامة مالية ضخمة على أكابر النصارى .

ويعلق الرحالة الدومينيكانى فانسليب الذى زار مصر في الفترة ما بين سنتي (١٦٧٢ - ١٦٧٣) على أحوال طائفة الأقباط اليعاقبة في مصر خلال القرن السابع عشر

بعبارات لاتخلو من مبالغة حيثما يقول بأن ما من طائفة من طوائف مصر غير الإسلامية كانت تعامل باضسسطهاد شديد غير الأقباط مصر ، اذ كانوا معتبرين في نظر الحكام العثمانيين « عكارة العالم » حتى أصبحت معاملتهم للأقباط أسوأ من معاملتهم ليهود مصر فكانوا يسيئون الى الأقباط ويعاملونهم حسب أهوائهم القضيعة بينما يذكر أحد المؤرخين الأقباط بأن النصارى عاشوا في مصر في القرن السابع عشر في هدوء واطمئنان ولم يلحق بالأقبساط النصارى أية أضرار ، ولم يقع عليهم من الظلم والجور شيء يذكر .

ولقد انفرد القنصل الفرنسي في مصر المسيو بنوادي ماييه (١٦٩٢ - ١٧٣٣م) بذكر واقعة - لم يرد لها ذكر في مؤلفات المؤرخين المعاصرين - توضح الى أي حد بلغ تعذيب السلطات الحاكمة في مصر لقس القنصلية الفرنسية في القاهرة « كليمنت وكوليه » الذي ارتد عن المسيحية واعتنق الاسلام ، ثم عاد وارتد الى المسيحية مرة أخرى . فقد روى القنصل الفرنسي أن القس القنصلي قد اتهم من جانب أبناء جلدته بسوء التصرف في الأموال المخصصة للأعمال الخيرية والصدقات ، فعزم على أن يهرب ويلتجئ لقوة السلطة الحاكمة في القلعة حيث ابلغ السلطات عزمه على اعتناق الدين الاسلامي ، وكان ذلك في ٢٣ أبريل سنة ١٧٠٣ . فكتب « المسيودي ماييه » خطابا لذلك القس شديد اللهجة ينصحه فيه بالرجوع الى

صوانه ويرجوه العودة الى حصن القنصلية الفرنسية
 وأكد له انه سيعاقب الذين سبقوه واتهموه واقتروا عليه
 واستحلفه بكل عزيز ومقدس لديه ان يرجع قبل ان ينتهز
 المسلمون فرصتهم ويحتفلوا باسلامه وقال له : « يمكنك
 ان تعتذر بانك كنت سكرانا في طلبك الاسلام وانك ماكنت
 تعنى ما تقول » ، واقتراح عليه ان يمكنه التدخل لتخليصه
 من أيديهم اذا تمسك بذلك العذر ولكن القصر رءى على
 القنصل الفرنسي جوابا وحيزا غير مقنع ، ويستتطرد
 المسيو دى ماييه في سرد روايته فيذكر بأنه في يوم ٢٥
 أبريل ١٧٠٣ أحضروا القس القنصلى «مدم الباشما
 العثماني أحد قرة محمد - ش الذي مناه ان أراد ان
 يكون كما كان نصرانيا ويسهب المسيو دى ماييه الى ان
 المسلمين ماكانوا ليسمحوا مثله ان يرجع عن عزمه
 فأمسكوه في ٢٨ منه وخثتوه بالقوة وأوجدوه في غرف
 مفروشة بالرياش الفاخر وعينوا العنيد لحراسته وخدمته
 وأكدوا له انهم سيزوجونه بأجمل النساء ولكنه لم يقبل
 ذلك ، ولما رأوا انه القى بالعمامة التي اتوا بها اليه على
 الأرض بكل عنف وظل مصمما على الرجوع عن اسلامه
 أخنوه وضربوه ضربا مبرحا حتى صار اقرب الى الموت
 منه الى الحياة ، ثم طرحوه في السجن »

ويذكر المسيو دى ماييه انه ينل كل مساعيه من أجل
 انقاذ القس القنصلى من أيدي المسلمين ولكنه لم يفلح
 وفي ٢٨ مايو وصله خطاب من ذلك القس يرجوه فيه ان

يتركه لصيره حتى يكفر عن خطيئته بالاستشهاد . ويزعم
المسيو دى ماييه فى روايته أن أحد كبار المسلمين المتعصبين
اقترح وجوب تقطيع ذلك القس اربا وأن يفصل عنه أعضاؤه
مثل يديه ورجليه ، وهكذا يعذب حتى الموت . ويختم
المسيو دى ماييه روايته بقوله انه فى ١٧ مايو ١٧٠٢
قطعوا رأس القس وسلموا جثته اليه فدفنوها باحترام فى
مقبرة الخندق .

ويعلق المسيو دى ماييه على تلك الحادثة بقوله بأن
الاوربيين آنذاك كانت قد قويت شوكتهم فى البلاد وأصبحوا
لا يسمحون لأحد أن يعمل مثل هذا الصنيع مع أحد أبناء
جنسهم ولولا خوف الباشا العثمانى من غضب عامة
المسلمين وثورتهم عليه لعفا عنه ، ثم يذكر القنصل
الفرنسى أنه بهذه المناسبة وصلتة تعزيات حارة واشترك
معه فى الحزن كل رجال الكنيسة اليونانية والقبطية .
وقد أمرت الكنيسةتان شعبيهما بالصوم ثلاثة أيام تكريما
لذلك الشهيد .

وفى مستهل القرن الثامن عشر كانت الصسراعات
العسكرية على أشدها ، وأمر البلاد بيد الأمراء المماليك
الذين ازداد نفوذهم على نفوذ الباشوات العثمانيين حتى
أصبح عزل هؤلاء الباشوات يتم فى معظم الأحوال بيد
هؤلاء الأمراء . وكان الأمراء المماليك منقسمين الى
جماعتين متصارعتين على الحكم هما الفقارية والقاسمية

حتى أصبح تاريخ مصر السياسى فى مستهل هذا القرن عبارة عن صراع مستمر بين هاتين الجماعتين ، فكانت الحروب لا تنقطع بينهما وكانت لها أبلغ التأثير فى سوء الأحوال الاقتصادية ، كما كانت تتسبب فى قتل العدد الكبير من الناس ، وكانت القرى والمدن التى يكثر بها النصارى معرضة فى معظم الأحيان للسلب والنهب والخراب . ولقد آفاضت المصادر التاريخية المعاصرة فى الحديث عن تلك الفتن والحروب التى حاقت بالبلاد نتيجة هذه الصراعات . فقد حدث فى عام ١٧١٠م أن اندلعت الحرب بين الفريقين ، واضطرت الفقارية الى استدعاء بعض قبائل البدو والعربان للاستعانة بهم فى دعم سلطتهم وانتشر هؤلاء البدو فى أنحاء المدينة وصاروا يسرقون كل ما تصل اليه أيديهم . ولم تقتصر أضرار هؤلاء البدو على القاهرة بل تعدتها انذاك الى الضواحي وإلى كل قرية ، ولقد انتهزوا تلك الفرصة وهجموا على مدينة اخميم فى الوجه القبلى فأحالموها الى خراب تام وقتلوا معظم سكانها وكان أغلبهم من النصارى ، وكانت كل مدينة أغلب سكانها من النصارى معرضة أثناء تلك الفتن للخراب أكثر من غيرها .

ولعل أبرز تلك الفتن التى تعرضت لها البلاد فى مطلع القرن الثامن عشر كانت فتنة الفرنج أحمد فى عام ١٧١١ - وكان جبارا عنيدا ولذلك كانت فتنته عظيمة نجمت عنها حروب طويلة بين طوائف المماليك الفقارية والقاسمية ،

ولقد بلغت تلك الفتنة من شدتها أن أقفلت الأسواق وبطل البيع والشراء وظلت القاهرة سبعين يوما والأسواق فيها مغلقة والمدافع نترشق بين المتحاربين ، واحتترقت بيوت كثيرة في نواحي الرميطة والصلبية والمظفر ونهبت بيوت الكثيرين من الأخالي ، وبالاختصار كانت شدة عظيمة وضيقة وثقيلة على كل الناس وخصوصا الفقراء وكانوا يشربون من مياه الآبار لانقطاع الطرق واختفاء السقاين فهم لم يقدرُوا على التوجه لنقل المياه من بولاق . ولقد أوردت المخطوطات القبطية أخبار تلك الفتنة فذكرت بأن القبط لم يصابوا بأذى في هذه الفتنة وقد جاء فيها « . . . وبعد السبعين يوما أراد الله تعالى أن يفرج عن العباد . . فاطمأنت المرجية ولم تحصل أذية لأحد من النصارى . . »

ومما لا شك فيه أن تلك الفتن كانت كفيلة بفساد الأحوال واختلال النظام والأمن ، وهذا — على حد قول المصادر القبطية — جعل الأقباط يلجأون إلى الوجه القبلي حيث عرب الهوارة الذين انضموا إليهم فأدخلوهم في دمتهم وحماهم ، فصار القبطي يخاطب العربي المنتمى إليه « ببديوي » والعربي يسمى القبطي الذي تحت حمايته « بنصراني » وهكذا كانت عيشتهم في تلك الفترة راضية نوعا لا يكرها إلا الحوادث والزوايا التي كانت تطرأ أحيانا بسبب اختلال الأحوال العامة .

وعلى الرغم من بعض مظاهر الاضطهاد التي حاقت

بأهل الذمة في مستهل القرن الثامن عشر كان هناك بعض الرحالة الاوربيين الذين زاروا مصر في تلك الفترة قد أشادوا بالتسامح الديني للسلطات الحاكمة ازاء أهل الذمة فقد كتب الأب اليسوعي والرحالة الفرنسى ديرونا الذى زار مصر من (١٧١٠ - ١٧١١ م) كتب يقول فى رسالة بعث بها الى الأب اليسوعي فليريو فى فرنسا مؤرخة فى ٢٠ يوليو ١٧١١ أن « مصر هى البلد الوحيد فى الامبراطورية الاسلامية الذى تقام فيه شعائر الدين المسيحى بحرية أكثر من أى بلد آخر ولهذا السبب فان عددا كبيرا من نصارى البلاد الأخرى يلجأون اليها »

وفى وسط تلك المحن والخطوب والحروب والفتن والانقسامات وقع حادث أن دل على شىء فاقما يدل على مدى التزام العلماء المسلمين بتنفيذ الشريعة وتطبيق احكامها فى كل الأمور ومنها مايتعلق بغير المسلمين فاذا قصر بعض الناس أو انحرف أو جار وتعدى وجد من العلماء المسلمين من يرده الى الحق ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر ويقف بجانب المظلوم للمعتدى عليه ولو كان مخالفا فى الدين . وليس أدل على ذلك من أن علماء المسلمين وقفوا الى جانب بطريك الاقباط ضد السلطة الحاكمة فى عام ١٧١٨ م لتأكيد سلطانه على أبناء طائفته حينما نشب النزاع بينه وبينهم حول اتباع القاعليسم الدينية . وهذا الحادث لم تسجله المصادر العربية المعاصرة لكنه ورد فى أحد المصادر القبطية ويتلخص الحادث فى أن بطريك

الاقباط في ذلك الوقت بطرس السادس (١٧١٨-١٧٢٦ م) كان شديداً على شعبه في مراعاة الأمور الدينية طلباً في منعهم مما نهى عنه التعاليم والاوامر الانجيلية وبخاصة في أمور الزواج والطلاق ، ولجأ البطريرك الى كبير الامراء آنذاك اسماعيل بن ايواظ ليساعده في القضاء على ظاهرة الطلاق التي تنشب بين أبناء طائفته ولكن لم يلبث ان حدث نزاع شديد بين البطريرك وبين اسماعيل ابن ايواظ بسبب تشدد البطريرك وصلاحيته في هذا الامر وقد ناصر اسماعيل بن ايواظ كثيراً من أهل الرأي والمكانة ثم عرض النزاع على العلماء المسلمين فأفتوا بحق بطرس السادس فيما يطلب ونصروه على اسماعيل بن ايواظ ، وكان ابن ايواظ رجلاً عادلاً حكيماً فرضى بحكم العلماء المسلمين واستصدر فرماناً بناء على فتواهم بأن البطريرك هو المقرر على أصول مذهبه دون غيره وليس لأحد أن يعارضه في أحكامه .

ولقد أشار الجبرتي في كتاباته الى أن الذهبيين - وعلى وجه الخصوص بعض النصارى منهم - قد تمتعوا في عهد علي بك الكبير (١٧٦٤ - ١٧٧٢ م) بمكانة عالية ومراكز مرموقة في أجهزة الحكومة وذلك بفضل ما قدموه من خدمات في ضبط الحسابات ومن تسيير الدفعة للأعمال في مختلف الدواوين .

ومن الأمور التي أفاض الجبرتي في الحديث عنها

والتي كانت تمثل في بعض الأحيان إحدى الظواهر المميزة في العلاقة بين سلطات الحاكم وأهل الذمة ماكانت تمارسه هذه السلطات من ضغوط واضطهادات كانت تشمل أهل الذمة جميعا * وكان مبعث ذلك خروج الذميين عن مألف الشرع والقانون الملزمين بهما في سياساتهم اليومية كالتجمل باللباس والقائى فى المأكى وركوب الخيل واتخاذ الخدم المسلمين وشراء العبيد والجوارى فضلا عما كان يثار من شكوك حول ثراء بعضهم المفاجيء واكتناز الثروات المضخمة والأموال الطائلة وماكانوا يظهرونه من تعصب لأخوانهم الذميين والحق الاذى بالمسلمين * من ذلك ماحدث ابان حملة القبطان حسن باشا الجزائرى (١٧٨٦ - ١٧٨٧م) - تلك الحملة التى ظن جميع المؤرخين المعاصرين منهم والمحدثين أنها أرسلت من قبل الدولة العثمانية من أجل استعادة سلطة الباب العالى الفعلية على مصر وكسر شوكة كل من ابراهيم بك ومراد بك اللذين طغيا فى البلاد الا أن الحقيقة الفعلية التى غفل عنها أولئك المؤرخون - هى أنه كان من بين أهدافها الرئيسية استعادة جميع الأموال التى نهبت وسلبت من الخزانة المصرية بواسطة البكوات المماليك ، بل أيضا - بيد القائمين على الإدارة المالية من الذميين ولعل ذلك يفسر السر من وراء اضطهاد حسن باشا للمعلم ابراهيم جوهرى - كبير كتاب المالية المصرية - وعائلته والمعلم واصف - رئيس حسابات الديار المصرية - حيث صادر

الهما وأملاكهما - هذا إلى جانب اتباعه لسياسة فرض
إمات المالية الباهظة على كل ما يشتم فيه راحة
يانة أو الثراء الفاحش وخاصة من الذميين .

ولقد كان من أهداف تلك الحملة أيضا تصديق حدود
رع الاسلامى على أهل الذمة . وهذا يفسر لنا سر
مدار الأوامر بمنع المنصاري واليهود من ركوب الخيل
ستخدام المسلمين وشراء الجوارى والعبيد وعن كن
ه شىء من ذلك يبيعه أو يمتقه وأن يعودوا إلى سدد
نار والزنوط ، كما صدرت الاوامر أيضا بالألا يتسمى
منهم بأسماء الانبياء أو الرسل المذكورين هي التوراة
نجيل كابرأهيم وموسى وعيسى ويوسف واسحق وكل
يكون اسمه كذلك يلزم تغييره فى الحساب ، تغيير
صارى واليهود - الذين لهم معاملة مع المسلمين -
مادهم بأخرى ، ومنذ ذلك الحين صار الذميين يسمون
بسمهم أمام المسلمين الذين يعاشرونهم ويعاملونهم
ماء ويعرفون فيما بينهم بأسماء أخرى ، وقد لجأ البعض
م ازاء ذلك إلى اتخاذ أسماء والقب ترخية .

وفى خطاب بعث به المجلس ابراهيم جوهرى إلى
عامصة والقساوسة والرهبان وسائر الجمع المقدس
ديرة الأربعة بوادى المنطرون ، أوضح فيه مدى مالحق
قبساسة من عثت واضطهاد أبان حملة حسن باثما
أسببته لهم من شدة وضيق . وقد جاء فيه : « ...
ج شعب كبير على كامل المسيحيين وأتعبوا على سائر

المؤمنين مصاعب يطول شرحها لقدسكم حتى وقع البحث على كامل رزق الأديرة القديمة والجديدة ، وبلغنا مراد المكرهين في تعطيل معاش الفقراء والمساكين وهكذا كنا نسأل الجماعات من النصاري من كامل الطوائف ولكن نحن لنا أمان شديدة من يتخلى عنا القيام ولايتترك شعبه يسلم في يد أعدائه .. » وقد ختم خطابه بقوله « .. في هذا الوقت ضيق عظيم على جماعة النصاري وخاصة جماعة الكنائس فلا تبطلوا الصلاة ولا تفطروا يوما واحدا حتى يحضركم منا جواب اطمئنان » .

ولقد أوضحت وثائق الكنيسة القبطية مدى التزام السلاطين العثمانيين - في أواخر القرن الثامن عشر - بمبادئ الشريعة الإسلامية ، والدفاع عن حقوق أهل الذمة ودفع التعديات والمظالم عنهم ، فعندما كانت تبلغهم أخبار اضطهادهم كانوا يسارعون بإصدار الفرائعات إلى الحكام بوقف تلك التعديات والمظالم على الفور لأنها مخالفة للشريعة الشريفة ، فلقد حدث عندما وقعت بعض التعديات والمظالم على الأقباط المستوطنين بالقدس من قبل السلطات الحاكمة أسرع بعض كبار رجال الطائفة في القاهرة برفع شكاياتهم إلى السلطان العثماني سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧م) الذي أصدر على الفور فرمانا في أول ربيع الآخر ١٢٠٨ هـ / ٦ نوفمبر ١٧٩٣م بوقف تلك التعديات والمظالم . وقد جاء في هذا الفرمان : « .. ان السكان المستوطنين بالقدس الشريف من طائفة القبط أهل الذمة

عن المسيحيين يؤدون الى الامور جميع التكاليف الخاصة
بهم بموجب أوامري وبموجب الفتر على التمام بدور
قصور ولم يكن سببا يؤدي الى تحملهم التكاليف الشاق
وساير البدع والمظالم المحدثه وبذلك يصير التعدي عليها
وأذيتهم فعند ذلك تقدم من الطائفة المذكورة وأنهوا عن
ذلك واسترحموا ٠٠ وقد كان صدر أمرى الشريف بمنز
المظالم والتعديات الظاهرة والمنافية لأمرى الهمايونى
والقانون وخلاف الشرع الشريف فيلزم العمل بموجب
كارادتى بالأمر الشريف ٠٠٠ « ٠

وعلى الرغم مما حاق أهل الذمة من صور وأشكال
الاضطهادات على يد بعض الحكام فإن ذلك لايمكن ان
يقاس بأى حال من الاحوال بما تعرض له المسلمون
واليهود فى بلاد الأندلس وسجله التاريخ من قسوة
واضطهاد وتعذيب وتنكيل وتشريد وتقتيل وابادة جماعية
على يد المسيحيين الأسباب حينما قدر لهم الانتصار على
العرب المسلمين ٠ ولكن مع ذلك فاننا لانتذكر ان هنالك
حكاما ظلموا أهل الذمة وشددوا عليهم الا ان مثل ذلك
يعتبر شذوذا عن القاعدة العامة فى التسامح الدينى مع
غير المسلمين ، وفى كثير من الأحيان نجد ان هؤلاء
الحكام كانوا يظلمون المسلمين قبل اليهود والنصارى
فالظالم لايقف ظلمه عند حد ، بل ان كثيرا من أمشاس
أولئك الحكام كان يرفق بأهل الذمة رعاية ذمتهم على حين
يقسو على أهل ملته من المسلمين ، حتى اننا وجدنا الشيخ

الدردير مفتي المالكية وشيخ علماء عصره في النصف
الثاني من القرن الثامن عشر يذكر عن أمراء زمانه أنهم
اعزوا أهل الذمة ورفعوهم على المسلمين حتى أنه يقول :
« ويا ليت المسلمين عندهم معشار أهل الذمة وترى المسلمين
كثيرا ما يقولون : يا ليت الأمراء يضربون علينا الجزية
كالنصارى واليهود ويتركوننا بعد ذلك كما تركوهم »
« وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » .

سياسة الدولة المالية تجاه أهل الذمة في مصر

(١) الجزية :

تعتبر الجزية أحد الشروط الواردة في الشريعة الإسلامية لصحة عقد الذمة ، وقد التزمت الدولة العثمانية بتطبيق ذلك الشرط شأنها في ذلك شأن الدول السابقة التي حكمت مصر ، وقد أخذت الدولة في التطبيق بالتفسير الحنفى حيث ورد بشأن الجزية أنه « اذا وضعت بتراض أو صلح لا تغير ، وإن فتحت بلدة عتوة وأقر أهلها عليها توضع على الظاهر المغنى في السسنة ثمانية وأربعون درهما ، وعلى المتوسط نصفها ، وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها ، وتوضع على كتابى ومجوسسى ووثنى عجمى لا عربى ولا على مرتد فلا يقبل منهما الا الاسلام أو السيف وتسترق أنثاهما وطفلها ولا جزية على صلبى وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير وزمن وأعمى ومقعّد وفقير لا يكسب وراهب لا يخالط » .

أما عن أوجه انفاق الضريبة (الجزية) فلقد حددها تفسير الحنفية « فى مصالح المسلمين كسد المثغور وبقاء القناطر والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمقتنين

والقضاة والعمال والمقاتلة وذراريهم ومن مات في نصف
السنة حرم من العطاء .

أخذت الدولة العثمانية - منذ بداية حكمها لمصر -
بالنظام الذي كان متبعاً في دولة المماليك فيما يختص
بتحصيل وانفاق ضريبة الجزية التي كانت تعرف وقتذاك
باسم « الجوالى » . وقد ظل هذا النظام قائماً حتى أوائل
عام ١٥٢٥ م عندما وصل الصدر الأعظم إبراهيم باشا
الشهير بالاسكندرلى ، عندئذ أصبحت ضريبة الجوالى
مقاطعة قائمة بذاتها أطلق عليها « وجاق الجوالى » وكان
المتولى أمر تحصيلها وانفاقها يعرف باسم « أمين
الجوالى » .

وكان الاعتبار الذى أخذت به الدولة العثمانية - كما
ورد فى الشريعة الإسلامية - بالنسبة لأولئك الذين وقع
عليهم عبء ضريبة الجوالى ، ألا ينظر فقط الى قدرتهم
على الدفع بل أيضاً ينظر الى القدر الذى يمكن أن يساهم
به الفرد فى هذا الشأن ، ولهذا فقد قسموا الى فئات
ثلاث : غنى ، متوسط ، وفقير . وعلى حسب ما جرى عليه
العرف كان أصحاب الممتلكات والصرافون وكافة التجار
من الفئة الغنية وأصحاب الحرف والصناعية كالاسكافى
مثلاً من الفئة الفقيرة ، وماعدا ذلك من الفئة المتوسطة ،
كذلك تقرر المعايير التى يدفعها أفسراد كل فئة طبقاً لما
حدده الشريعة ، فالغنى عليه أن يدفع ٤٨ درهما فضة
والمتوسط ٢٤ درهما فضة والفقير ١٢ درهما فضة .

وقد روعي تغيير قيمة العملة لذلك تقرر أن تدفع
 الفئات الثلاث على التوالي ٤ ، ٢ ، ١ ، جنيه ذهبي
 (نقد) يعرف بالشريفى - الذى كان يساوى فى بداية
 العصر العثمانى ١٢ نصف فضة . كما حددت أوجهه
 صرف ضريبة الجزية - على حد قول أحمد شلبي - « على
 العلماء والفقراء والايام والأراامل » .

ولقد ذكر ستاتفورد شو - أن الصدر الأعظم ابراهيم
 باشا منذ وصوله مصر ، وضع جدولاً منفصلاً للنظام
 الذى يجب أن يتبع فى ايراد وانفاق أموال الجزية ومن
 الشروط الواردة فى ذلك النظام ألا يستخدم دخل الجزية
 فى نفقات كنسية ومنها أيضاً أنه فى السنة التى تحقق
 زيادة فى الايراد لاتضاف تلك الزيادة الى الخزانة بل
 تنترك جانباً لاستخدامها فى المنقسات والصاريف فى
 السنوات التى تقل فيها متحصلات الجزية عن المعتاد .
 وفى دراسة أعدها شوقى فى هذا الشأن أن أوضح من خلالها
 أنه حدث بالفعل أن المتحصلات خلال النصف الثانى من
 القرن السادس عشر كانت تقل عن المعدل المعتاد لنفقات
 تحصيل الجوالى وأن العجز فى الايراد كان يعوض من
 الخزينة السلطانية ، كما أوضح أن العجز فى سنة ٩٦٤هـ
 / ١٥٥٦ - ١٥٥٧ م بلغ ٥٢٢ و ١٩٤ بارة وفى عسسام
 ٩٦٥ هـ / ١٥٥٨ م كان العجز ٧٢٠ و ٢٢٧ بارة بينما
 بلغ العجز عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠ - ١٥٧١ م حوالى ٢٢٦ و ٠٠٠
 بارة .

وفى خلال القرن الساسابع عشر أصبحت مقاطعة الجوالى فى حيازة التزام أمراء مصر - كما هو متبع فى معظم المقاطعات المدنية والريفية الأخرى - ولقد أدى هذا النظام الى فقدان السلطات الدينية فى كل ملة جزءا من ادارتها اذ كانت عملية الجباية فى بادىء الأمر من اختصاصها - فقد ورد فى احدى وثائق المحكمة الشرعية مايفيد أن البطريرك القبطى يوانس الرابع (١٧١ - ١٥٨٦ م) كان ملزما بجزية النصارى الأقباط كذلك كان أمين الجوالى الذى أصبح فى الحقيقة هو الملتزم بدفع مبلغ ثابت سنويا الى « مال الجوالى » والى « مال كشوفية كبير » و « كشوفية صغير » وكان يستبقى الفائض من الجباية لصالحه اذا ما بلغت الحد الأعلى من المقرر لها ، وكان المتبع أن يسند أمين الجوالسى مهمة الجباية فى المناطق الريفية الى حكامها على أن يلتزموا بتسليمه مبلغا ثابتا كل سنة ، وفى نفس الوقت يحتفظون لأنفسهم بما يعود عليهم بالنفع والفائدة وحيث أن أمين الجوالى يدير جابية الجزية مباشرة فى المدن الا أنه فى الاسكندرية ودمياط والسويس كانت من اختصاص قائمقام القبطان فى تلك الموانىء .

ويستفاد من سجلات المحكمة الشرعية - المودعة فى دار الوثائق القومية بالقلعة أنه كانت هناك ادارة مالية تابعة للخزانة السلطانية خاصة بالأموال التى تدفع بواسطة أمين الجوالى ، وهذه الادارة تحتفظ بسجلات

الجزية المفروضة على الذميين - وكان يطلق عليها « دفاتر بيان أوراق الجزية » ويتم تسجيل الإيرادات والمصروفات بمعرفة كتبة يعرف الواحد منهم باسم « جوالى افندى » .

ولقد أوضح أحمد شلبي أنه فى الربع الأخير من القرن السابع عشر كان مفروضا على الذميين جميعا دفع جزية موحدة مقدارها ١٢٠ بارة كان يتولى جبايتها جبابة يعرفون باسم « الحششار » وكان هؤلاء يتركسون للمصول بعد سداد الضريبة - تذكرة من الورق الملون حاملة خاتم رئيسهم وجاوية اسم الذمى وبلدته ومديريته وسكنه وسنه وتاريخ اليوم والشهر والسنة التى سدد ضريبتها وكان على الذميين حمل تلك الورقة بصفة دائمة ليقدموها الى رجال الالتزام وقت المطالبة لأنها كانت تقوم مقام ايصال السداد .

ويبدو أن نظام تحصيل وانفاق الجزية وقتئذ قد اختلط أمره على الرحالة الدومينيكانى فانسليب الذى زار مصر بين سنتى ١٦٧٢ ، ١٦٧٣ م - فقد ذكر أن الذميين لم يكونوا ملزمين بدفع ضريبة الجزية للخزينة السلطانية مباشرة وأن البعض منهم يدفعها للمساجد والبعض يدفعها للشيخ البكرى - لكونه سليل أبى بكر الصديق - بينما يدفعها فريق ثالث لبعض المعظماء الذين يطلق عليهم لقب « السادات » . كما ذهب فانسليب الى أن ضريبة الجزية كانت مختلفة القيمة فى الكفور والنواحي تبعا لنسبة الذميين القاطنين بها ، وأن الملتمزم كان يحدد ما ، فكان

فى العادة يطالب الفقراء بأقل مما يطالب به الأغنياء .
وعلى حد قوله - كانت ضريبة فيها شىء من العدالة .

وفى عام ١١٠٦ هـ / ١٦٦٤م وضع الصدر الأعظم محمد زاد باشا نظاما جديدا لجباية الجزية فى الدولة العثمانية ، ويقضى ذلك النظام بأن ترفع يد الملتزمين من المقاطعات المختصة بتحصيل ضريبة الجزية ومنحها لأولئك المعينين من قبل الإدارة المركزية لديوان الجزية فى مدينة أدرنه ، وعلى هذا النحو تصبح الجبايات فى الدولة تجبى عن طريق متخصصين يعرف الواحد منهم باسم « ملتزم الجوالى » أو « جزية دار » / « أمور تحصيل » . وهؤلاء يرسلون الى الولايات بالدولة عن طريق « ديوان الجزية » كأمناء مكلفين بأن يسلموا اليه ماتحصل من الجزية كاملة بعد عودتهم نظير مرتب ثابت .

ولقد قسم أهل الذمة - طبقا لهذا النظام - الى ثلاث فئات عند دفعهم ضريبة الجزية تبعا لمقدرتهم على الدفع ، فأولئك الذين يعتبرون أغنياء كانوا فى الفئة العليا (عالى) وعلى كل فرد من تلك الفئة دفع أربع قطع ذهبية كل سنة ، وأولئك الذين يعتبرون متوسطى الحال كانوا فى الفئة الوسطى (أوسط) يدفع الواحد منهم قطعتين ذهبيا سنويا ، والباقي كانوا فى الفئة الدنيا (أدنى) وعلى الفرد منها دفع قطعة ذهبية واحدة كل سنة .

ويقضى هذا النظام بإجراء مسح شامل لجميع الذميين فى كل إقليم ، وتحديد عدد أشخاص كل فئة سنويا

وعلى الرغم من تحديد أعداد كل فئة إلا أن ذلك كان عرضة لأن يتغير في السنة التالية - كما يقضى هذا النظام أيضا بأن يقوم ديوان الجزية بإصدار أوراق الجزية « تذاكر أو بطاقات » كل سنة هجرية بحيث يطابق أعداد كل فئة من الفئات الثلاث ، وترسل الأوراق في صورة إلى جميع قضاة الأقاليم في ولايات الدولة التي تخضع لضرورية الجزية ، وتقضى التعليمات بالآتي تفضل هذه الصور إلا في أول أيام السنة الجديدة في شهر المحرم في المحاكم الشرعية بتلك الأقاليم . ومن الأمور التي تتميز بها أوراق الجزية أنه مؤشر عليها بالأحرف الأولى ومسجلة ومدموغة هي الإدارة المالية بالقسم الثامن بخزانة الحكومة المعروفة باسم « جزية محاسبة سى » أو محاسبو الجزية ، ويوجد على كل ورقة السنة واسم الدفتر دار واسم الجزية دار وختمه وختم اثنين من الشهود اللذين يصحباؤه كمساعدين له واسم المقاطعة وبيان الفئة وكانت ألوان الأوراق كالآتي : حمراء للفئة العليا ، وبيضاء للفئة الوسطى وصفراء للفئة الدنيا . وكان على الجزية دار طبقا لذلك النظام أن يقوم بتسليم تلك الأوراق إلى الممولين بعد أن يسجل أسماءهم وبياناتهم إذ أن تلك الأوراق تشكل بالنسبة لهم نوعا من الحماية . فلم يكن لهم أى حق في حماية السلطان إذا أهملوا الاحتفاظ بها .

وقد روعى في ذلك النظام ألا يترك لدى بدون أعداد ورقة سداد له في أى مكان وتقضى التعليمات بمنع الأشخاص

القادرين على دفع الجزية من مغادرة بيوتهم خشية فرارهم وذلك قبل بدء عملية التخصصيل كما يوقف أى زمسى فى الطريق ويطلب منه ابراز الورقة الدالة على سداد ضريبة الجزية .

وكان أول تطبيق لذلك النظام فى الأناضول وروم ايلى فى عام ١١٠٧هـ / ١٦٩٥م - ١٦٩٦م ، وفى السنة التالية أجرى تطبيقه فى سوريا ومعظم اجزاء من العراق ولقد كان لوفاة الصدر الاعظم محمد زاد باشا وكثرة المشاكل الداخلية والخارجية التى تعرضت لها الدولة العثمانية وقتذاك أن تأجل تطبيق ذلك النظام فى مصر الى عهد السلطان محمد الاول (١٧٣٠ - ١٧٥٤) . فقد أصدر الباب العالي فى ربيع اول سنة ١١٤٧هـ / اغسطس ١٧٣٤م ثلاثة فرمانات الى السلطة الحاكمة فى مصر بخصوص تنظيم ضريبة الجوالى . يقضى الفرمان الاول بأن يؤخذ التزام الجوالسى من الملتزمين الممالك ويعطى فى امانة الباشا العثمانى وأن تتولى الجوالى أو الجزية دار ماسياتى سنويا من قبل ديوان الجزية فى ادرنه لترتيب وتسوية المتحصلات الفعلية للجزية . ويقضى الفرمان الثانى بتقسيم النصارى واليهود الى ثلاث فئات يدفع الشخص من الفئة العليا (عالى) ٤٠٠ بارة ومن الفئة الوسطى (اوسط) ٢٠٠ بارة ومن الفئة الدنيا (ادنى) ١٠٠ بارة . اما الفرمان الثالث فيقضى بأن يتولى الجزية دار بعد ان يتم تسوية حسابات الجزية بعد الجباية تنظيم حساباته مع ديوان الروزنامه .

ويستفاد مما أورده أحمد شلبي أن النظام الجديد لتنظيم ضريبة الجزية في مصر بدأ في تنفيذه في غرة جماد آخر سنة ١١٤٧ هـ / ٢٩ أكتوبر ١٧٣٤ م ، فقد ذكر « وفي يوم الخميس خامس جماد آخر ورد رجل يقال له علي أغا وكان دفتر دار القسطنطينية وصحبته سبعة خطوط شريفة قربت بالديوان بحضور العلماء وأرباب السجاجيد وشيخ الاسلام وقاضى مصر عبد الله أفندى وتفيب الأشراف والصناجق والأغوات والعساكر واختياراتهم ثلاثة خطوط بسبب الجوالى ، جوالى اليهود والنصارى بآيات قرآنية وأحاديث نبوية وإن علي أغا هذا يكون قائما بخدمتنا وقبضة من غرة جماد آخر سنة ١١٤٧ (٢٩ أكتوبر ١٧٣٤) وإن يقبض من الأعلى أربعماية والأوسط مائتين والأدنى مائة ديوانى (بارة) فأجابوا بالسسمع والطاعة وأخذوا الدفاتر من حسين كتحدا الدمياطي واسلموها الى علي أفندى . . . ثم إن القباض قبضوا من غرة جماد آخر سنة ١١٤٧ وكل من قبضوا منه يعطلونه ورقة مختومة بأربعة ختوم ، ختم التاريخ وختم باسم إبراهيم أغا دفتر دار اسلامبول وختم بالأعلى والأوسط والأدنى ، وختم في ظهر الورقة وصاروا يكتبون شكل الذمى وملبوسه في الورقة .

ويبدو واضحا مما رواه أحمد شلبي أن تطبيق النظام الجديد لسداد ضريبة الجزية قد الحق الضرر بفئات أهل الامة . فقد روى « ان النصارى أجمعوا أمرهم بأن يطلعوا الى الديوان يراجعون في هذا الأمر وكانوا نحو ألف

نصراني فهم في الرميّة واذا بالعساكر قامت عليهم
فضربوهم ومات منهم اثنان ورجعوا معاكيس *

كما روى أيضا ان الذميين قد أخذ منهم الحشار نحو
نصف الجوالى واعطاهم الوصالت (الايصالات) على
الحساب القديم ، مائة وعشرون نصف فضة كل ذمى بالغ
وغير بالغ من ستين الى ثلاثين فابت خدمة الجوالى ان
يقعدوا (يردوا) بشيء مما أخذوه عنهم فرجع النصارى
على حسين كتخدا الدمياطى فصار يأخذ منهم الوصول
(الايصالات) ويدفع لهم أربعة ارباع ريال تعجز في الوزن
عجزا فاحشا ، فصار النصراني الفقير يأخذ وغير الفقير
يتعفف عن الخمسين تصلها التي يأخذ ويحط ثانی
الجوالى ، *

وقد اظهر النصارى غير الفقراء تحايلا للتهرب من
سداد ضريبة الجزية المقررة عليهم فقد ذكر أحمد شلبي
« و صار النصراني الغير الفقير يلبس حوايجارثة ويعطى
أدنى الجوالى ويعطونه الورقة ثم انهم يقابلونه ثانی مرة
فيروا لبسه يقبل الأوسط والأعلى فيمسكوه فيخرج لهم
الورقة فيروا أدنى الجوالى فيعرضوه على المستلزم فيأخذ
منه الأعلى وأما الأوسط » *

ومما لا شك فيه أن النظام الجديد لجباية الجزية الذى
بدأ تطبيقه في مصر منذ عام ١٧٣٤ لم يكن نتيجة جهود
الباب العالى من أجل ضبط وأحكام نظام الجباية فحسب

بل من أجل أن يحصل لنفسه على عائد من الجزية كان يذهب إلى الملتزمين ، فقد تكسر أحمد شلبي أن الجبسة « قبضوا تلك العام (١٧٣٤م) ثمانمائة كيس ديوانى وشيء » وقد كانوا يأخذها الملتزمون بالجوالى من الوزير بشعائين كيسا ويأخذون من النصارى واليهود مائة وعشرين » .

ومنذ أصدر الباب العالى الفرمانات الثلاثة فى عام ١٧٣٤م صارت الجوالى خارجة عن التزام مصر ، وقد بدأ منذ ذلك العام اعداد حصر شامل لجميع الذميين المكلفين بدفع الجزية . ويذكر الجبرتى أن أمراء الممالك « تشاوروا فيمن ينزل بصحبة الأغا (على أفندى) والكاتب من الامراء الصناعى لتحرير بلاد قبلى فقال حسنين بيك الخشاب : أنا مسافر بمنصب جرجا وينزل بصحبتى الأغا المعين وانظروا من يذهب إلى بحرى . فقال محمد بيك قطامش : كل إقليم يتقيد بتحريره الكاششف المتولى عليه ومعه الأغا والكاتب . فاتفق الرأى على ذلك .

وقد أعد تقرير فى عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م يتضمن وجود ١٢٠.٠٠٠ ذمى فى مصر يمكن أن يدفعوا ضريبة الجزية ، منهم ١٢.٠٠٠ فى الفئة العليا ، ٢٤.٠٠٠ فى الفئة الوسطى ، ٨٤.٠٠٠ فى الفئة الدنيا . وعلى أساس هذا التقرير قرر الباب العالى فى نفس هذا العام أن من بين كل مائة همول يدفع عشرة أشخاص من الفئة العليا لكل واحد ٤٠٠ بارة وعشرون من الفئة الوسطى يدفع

الواحد ٢٠٠ بارة ، وسبعون من الفئة الدنيا يدفع الواحد ١٠٠ بارة ، وعلى هذا النحو فقد قدرت الضريبة التي سوف يدفعها ١٢٠٠٠ ر ١٢٠٠٠ ذمى بنحو ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ١٨ (ثمانية عشر مليون بارة) على ان يستقطع من تلك الحصيلة الاجمالية مبلغ ٧١٠ ر ٦٧٩ بارة لحساب كاشفيه صغير ومرقيات تدفع للباشا العثماني ولآخرين في مصر حسبما تقرر في النظام الجديد . والى جانب ذلك يدفع الجزية دار مالا ميريا للخزانة السلطانية قدر بمبلغ ٠٠٠ ر ١٦٩ ر ١ بارة كما يدفع مبلغ ٠٠٠ ر ٤٠٠ بارة بمثابة كاشفيه كبير وماتبقى يعد ذلك وقدره ٢٩٠ ر ٠٧ ر ١٥ بارة ترسل الى الباب العالي .

وبالاضافة الى ذلك كانت هناك رسوم اضافية تقدر بثلاثين بارة عن كل ذمى في الفئة العليا ، وعشر بارات عن كل ذمى في الفئة الوسطى ، وسبع بارات عن كل ذمى في الفئة الدنيا ، وكانت تجمع لتسديد مبلغ ٠٠٠ ر ٩٨٤ بارة قيمة نفقات السفر والاقامة لأولئك الذين يقولون عملية الجباية .

ويبدو ان النظام الجديد لجباية ضريبة الجزية قد اختلط امره على الرحالة الانجليزى ريتشارد بوكوك الذى زار مصر عام ١٧٣٧ - فلم يدرك حقيقته ، لذلك نجده يذكر ان رجال الانكشارية كان يعهد اليهم جباية ضريبة الجزية من الأقباط وقد ذهب الى ان التضيق قد زاد عليهم فى امر تلك الضريبة عندما تمكن أحد العثمانيين من ذوى

النفوذ في استانبول من الحصول على امتياز جباية هذه الضريبة بعد أن دفع رشاوى عظيمة للسultan العثماني ، وعندما حضر الى مصر أخذ يضايق الأقباط ويضغط عليهم في تحصيلها منهم بطرق كثيرة جائرة ، وصار يحصل من هؤلاء الأقباط على اضعاف ماكان يحصله منهم الانكشارية .

وعلى أية حال فإنه على الرغم من تطبيق النظام الجديد لجباية الجزية في مصر فإن أولئك الذين استنفادوا في الماضي من حق الجباية ظلوا في حقيقة الأمر قادرين على الاحتفاظ بمعظم الفوائد التي كانت تعود عليهم . بينما أصبحت الخزانة السلطانية في ظل النظام الجديد تحصل من المال على الأقل مما كانت تحصل عليه في ظل النظام القديم . فلقد بدأ واضحا أن نظام الجباية الجديد قد تعمد أن يحرم الحكام المحليين والملتزمين من حقهم في جمع الجزية بينما جعل من نظام المسح الشامل للذميين أساسا للجباية إلا أنه عندما أجرى الحصر وبدأ في الجباية تبين للجزية دار أنه في الحقيقة مضطر الى أن يعتمد على أولئك الذين هي يدهم السلطة الفعلية في القرى والنواحي . أي الملتزمين . فعند اعداد بيان الحصر كان الملتزمون يخفون وجود أعداد كبيرة من الذميين في النواحي التابعة لهم لكي يستمروا هم في جمع ضريبة الجزية من هؤلاء المصلحتهم . وكان يحدث عند الجباية من تلك الاعداد المشونة في بيان الحصر أن يقوم الجزية دار بتسليم مايمثل تلك الاعداد من أوراق الجزية الى الملتزمين لجبايتها وكثيرا

ماكان الملتمعون يجمعون الجزية لمصلحتهم ويردون الأوراق مدعين أن بعض التزميين الذين اشتمل عليهم بيان الحصر اما هربوا أو ماتوا وفي بعض الاحيان يقومون بجمع الضريبة المستحقة من رجال الفئة العليا ويعطونهم أوراق الفئة الوسطى ويردون أوراق الفئة العليا على أنها لم تحصل محتفظين بالفرق لأنفسهم .

ويستفاد مما أورده الجبرتي أن عملية الجباية في مصر العليا ظلت في التزام حاكم جرجا على الرغم من تنفيذ النظام الجديد فكان عليه ان يسلم سنويا مبلغا يقدر بحوالى ٢٠٠٠ر ٧٥٠ر بارة للخزانة السلطانية وفي نفس الوقت يستطيع أن يحتفظ لنفسه برصيد من متخصصات الجزية لمصلحته الشخصية .

ولقد أوضح المسيو ستيف الأساليب التي كانت متبعة لتحويل ضريبة الجزية من مصر العليا في أواخر القرن الثامن عشر فقد ذكر بأنه من عادة الاغا ان يعطى التزام تحويل الجزية المقررة على أقباط ويهود مصر العليا الى البك حاكم جرجا دون أن يسلمه الحصص المحددة من الأوراق التي كان يحملها ، لكن اقباط ويهود المنطقة كانوا يحصلون من ذلك البنك على أوراق خاصة لها نفس الثمن ونفس الفعالية اللتين كانتا تلك التي يوزعها الاغا ، وكان الأخير حين يحسب قيمة تلك الأوراق التي احتفظ بها لنفسه عند تقديمه الحساب الى الروزنامجي يتمكن من زيادة دخله بشكل هائل عن طريق عميلة التديس هذه .

وعلى هذا النحو فإنه يمكن القول بأن الباب العالي لم يكن في مقدوره - بالرغم من تطبيق النظام الجديد - أن يجمع من ضريبة الجزية أكثر مما يسمح به الملتزمون الذين كانوا يتحكمون في قيمة الفائض الذي كان يرسل إليه فلقد أثبتت الإحصاءات على مدى حوالي ربع قرن من عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م إلى عام ١١٧٧ هـ / ١٧٦٣ م - أن عدد الداعيين الممولين وأموال الجباية التي جمعت والفائض المخصص للباب العالي كانت جميعاً أقل بكثير مما قدر لها في المراسيم السلطانية كما أثبتت تلك الإحصاءات مدى عجز الباب العالي في الحصول على نصيبه من القزام حوالي مصر * وسوف نوضح ذلك على النحو التالي :

١ - في عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م قدر الباب العالي أن هناك ٣٠٠.٠٠٠ نسمة أرسلت لهم ٢٤٠.٠٠٠ ورقة جزية لجبايتها ولم يستطع على أفندي الجزية دارة أن يكشف إلا عن ١٢٠.٠٠٠ نسمة من المملوكين وبمهمسارة على أفندي الإدارية ويأمانته وزعت ١٠٧.٨٠٠ ورقة جزية وتم جمع مبلغ عشرة ملايين بارة *

٢ - في الفترة من عام ١١٥٠ هـ / ١٧٣٧ م إلى عام ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م أمكن توزيع ٣٥٠.٠٠٠ ورقة جمعت متحصلات قيمتها أربعة ملايين بارة في كل سنة وقد جمعت تلك المتحصلات على وجه التحديد من أشخاص الفئة الوسطى *

٣ - في مطلع عام ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م أرسل الباب العالي خليل أفندي - رئيس الكتاب بالباب العالي - ملتزما جديدا للجوالى في مصر * وقد قام باعداد احصاء شامل اسفر عن وجود ٧٠,٠٠٠ ذمى من الممولين وازاء هذا الاحصاء الذى قورن بمتحصلات الجزية خلال السنوات الأربع الماضية ، اصدر الباب العالي أوامره بأن ضرائب الجزية لعام ١٥٥٤هـ / ١٧٤٢م وما بعد ذلك تدبر على أساس ان يتحمل معظم الضرائب اشخاص الفئة الوسطى وأئس بالامكان جمع مبلغ ١٢,٢٥٠,٠٠٠ بارة ومن هذا المبلغ يدفع ٢,٣١٦,٠٠٠ بارة الى الخزينة السلطانية ويدفع مبلغ ٦٧٩,٧١٠ الى الباشا والآخريين والباقى وقدره ٢٩٠,٢٥٤,١٠ بارة ترسل الى الباب العالي *

٤ - في عام ١١٥٤هـ / ١٧٤١ - ١٧٤٢م أرسل الباب العالي - طبقا لما قدره في العام الماضى - ٧٠,٠٠٠ ورقه - ومما هو جدير بالذكر أن الملتزمين لم يصرفوا منها سوى نصفها فقط ، وقد تمت جباية مبلغ ٢,٢٥٠,٠٠٠ بارة في كل سنة - وقد أرسل الى الباب العالي مبلغ ٢٩٠,٢٢٩,٢ بارة بعد أن دفع الجزية دار مستحقات الخزانة السلطانية والوالى والآخريين *

٥ - في عام ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م هبط عدد التمهيز الممولين الى ٢٥,٠٠٠ ذمى مما جعل الباب العالي يصدر أوامره بزيادة مقدار الضريبة المفروضة على كل فئة من الفئات الثلاث ، وأصبحت الفئة العليا يدفع الواحد منها

٤٢٠ بارة والوسطى ٢١٠ بارة والدنيا ١٠٥ بارة وعلى هذا النحو يكون مجموع الجزية المستحقة ٧٤٥٥٠٠ ر ٧ بارة وقد زاد تبعا لذلك الميرى الى ١٩٣٦٠ ر ١ بارة وكشوفية كبير الى ٤٥٠٠ ر ٤٥٠ وكشوفية صغير والمرتبات الى ٦٨١٠ ر ٠ بارة ومما تبقى بعد ذلك وقدره ٤٠٠ ر ٣٨٧ بارة كان المفروض أن يرسل الى الباب العالي سنويا .

٦ - وفى عام ١١٦٣ هـ / ١٧٤٩ - ١٧٥٠ م حاول الباب العالي زيادة أعداد الذميين الممولين الى ٤٠٠ ر ٤٠ م مما يمكن جمع مبلغ يصل الى ٨٠٨٥٠ ر ٨ بارة كل سنة وفى نفس الوقت تظل مستحقات الخزانة السلطانية والوالى والآخرين كما هى دون تغيير ، وعلى هذا تضاف الزيادة فى حصيلة الضرائب وقدرها ٦٣٠٠ ر ٠ بارة يكاملها الى المبلغ المرسل الى الباب العالي ونتيجة لذلك يصبح ما يخص الباب العالي مبلغ ١٧٤٠٠ ر ٥ بارة .

٧ - استمرت ضرائب الجزية خلال السنوات - من ١١٧٢ هـ / ١٧٥٦ م الى ١١٧٣ هـ / ١٧٥٩ - ١٧٦٠ تجمع بالكامل الا أن البكوات المماليك أرادوا أن يخولوا لأنفسهم الحق فى متحصلات الجزية ، ولكن تهديدا عثمانيا أتاهاهم بغزو البلاد أرغمهم على قبول زيادة ضرائب الجزية ، وقد صدر فرمان بتلك الزيادة فى عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م يقضى بأن يدفع الذمى فى الفئة العليا ٤٤٠ بارة ، ٢٢٠ بارة للوسطى ، ١١٠ بارة للفئة الدنيا . وهذا يجعل دخل الجزية

السنوى يصل الى ٠٠٠ر٤٧٠ر٨ بارة كما تقرر أيضا زيادة الميرى الذى يدفع الى الخزانة السلطانية الى ٢٠٣ر٦٦٤ر٢ بارة أما لكشوفية كبير وقدره ٠٠٠ر٤٥٠ بارة وكشوفية صغير ومرتبات وقدره ١٠ر٧١٠ر٦٨٩ بارة فظلت مستحقتهما كما هي دون تعديل وعلى هذا فان الفائض المخصص للباب العالى قد زيد تبعا لذلك الى مبلغ ٢٠ر٦٢٠ر٣٣٦ر٥ بارة منذ تلك السنة .

وفي حقيقة الأمر كان معدل المطلوب من متحصلات الجزية للخزانة مبلغ ١١ر٥٠ر٠٠٠ بارة سنوياً بينما المبالغ الفعلية التي سددت خلال تلك المدة كان بمعدل ٦ر٢٢٥ر٠٠ بارة فقط أي بنسبة ٥٢٪ فقط من مجموع المبلغ المطلوب وهذا يعني أن الملزمين صرفوا ما مقداره نصف أوراق الجزية التي أرسلت في الوقت الذي كان يأمل فيه الباب العالي - كما أشارت بذلك الفرمانات الصادرة خلال تلك المدة - أن يحصل على ثلاثة ملايين بارة سنوياً على الأقل .

ومهما يكن من أمر - فعلى حد قول شو - كانت معظم متحصلات الجزية تجد طريقها باستمرار إلى الأمراء المماليك ، وكان على الذميين الممولين تبعاً لتلك السياسة المالية أن يتحملوا تلك الزيادات التي كانت تتقرر في سنة بعد أخرى وهذا كان - بطبيعة الحال - يمثل عبئاً باهظاً كما كان أحد العوامل الرئيسية في زيادة ضيقهم وبؤسهم .

العالى عام ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م لاصلاح نظام الجزية في مصر على أساس اعادة النظر في نظام عام ١١٤٧هـ / ١٧٣٤م وقد روى أن تسترد جزية المقاطعات من الأمراء المماليك مرة أخرى وأن تسند الى أمانة الباشا العثمانى الذى كان يدير امرها من قبل ، وذلك من خلال مدير ادارة دار الضرب في مصر ، وبهذا تحولات عملية ضبط وإدارة الجزية مرة أخرى الى الباب العالى ومندوبيه . وفى ذلك العام حضر الى مصر أحمد اغا يحمل فرمانا من الباب العالى للإشراف على تطبيق النظام الجديد وتوزيع أوراق الجزية على الممولين .

ولقد حدث فى عام ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م أن أجرى مسح شامل للذميين فى مصر أسفر عن وجود ٩٠.٠٠٠ ذمى ملزمين بدفع ضريبة الجزية ، ولكن ظهور على بك الكبير فى السنة التالية - والذى جعل من نفسه حاكما مستقلا بمصر - أرجأ العمل بالنظام الجديد مدة خمس سنين .

وعندما استعيدت السلطة العثمانية على مصر عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٥م أرسل درويش عبد الرحيم أفندى - رئيس الكتاب بالباب العالى - كجزية دار ولكى يتم اصلاح نظام الجزية الذى كان قد بدأ قبل حركة على بك الكبير وأصبحت جزية المقاطعات تبعا لذلك النظام فى القرام الباشا العثمانى كما أسندت ادارتها الى مدير ادارة الضرب ، كأمين للجوالى .

ويبدو أن أعداد الجبابة - الذين كانوا يرسلون الى

النواحى لتحصيل ضريبة الجزية - كانت كبيرة للغاية مما كان يكبد المولدين أموالا باهظة نظير نفقات سفر هؤلاء الجباه واقامتهم ، ولهذا فقد أصدر الباشا العثمانى خليل باشا فرمانا بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١١٨٨ هـ / ١٧ يناير ١٧٧٥م يقضى بالآ يزيد عدد الجباه المكلفين بجمع الجزية فى أى مقاطعة على خمسة أشخاص هم الجزية دار والكاتب - وهذان يمثلان أمانة الباشا العثمانى ، وفرد واحد من فرقة الجاوشان أو المتفرقة وفرد واحد يمثل أمراء المماليك، وجندى واحد يرسل عن طريق شيخ البلد ، كذلك يقضى الفرمان بالآ يجمع هؤلاء من أجل مصاريف اقامتهم - أكثر من ١٣ بارة من كل ذمى فى الفئة العليا ، و ١٠ بارات من الفئة الوسطى ، و ٧ بارات من الفئة الدنيا - وقد ألزم الفرمان الجباه بالآ بجمعوا أكثر من ذلك .

ولقد ذكر شو أن هناك زيادة تقرر على الفئات الثلاث فى عام ١٧٧٥ بحيث صارت الضريبة المفروضة على أشخاص الفئة العليا ٤٥٣ بارة والفئة الوسطى ٢٢٠ بارة والفئة الدنيا ١١٧ بارة - وقد يعنى هذا أن الرسوم الإضافية التى تقرر للجباة طبقا للفرمان - فرمان خليل باشا السابق ذكره - لم تكن تجمع مباشرة من الذميين وإنما كانت تضاف الى الخزينة نفسها وقد ذكر شو أيضا أن المبلغ الاجمالى لحصيلة الضرائب ارتفع طبقا لتلك الزيادة التى تقرر - حيث أشار الى أن هناك ٩٠.٠٠٠ ذمى معمول - ارتفع الى ٢٠٠.٠٠٠ ر ٤٥٠.٠٠٠ بارة الا أن واقع الأمر

يختلف تماما عما ذكره شو ، هلقد أثبتت الوثائق الرسمية أن معدل توزيع أوراق الجزية عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م بلغ ٢٠٠٠ ر. ورقة جزية فقط حققت دخلا قدره ٧٨٣ ر ٧٠٤ ر ٤ بارة كان الفائض منها بعد تسديد المستحقات حوالي مليون بارة أرسلت الى الباب العالي .

كما أثبتت الوثائق الرسمية أنه في خلال السنين الأربع من ١١٩٧هـ / ١٧٨٣م الى ١٢٠٠هـ / ١٧٨٦م قسام ابراهيم بك ومراد بك - اللذان جعلوا من نفسيهما حاكمين مستقلين على مصر - بتحويل معدل سنويا قدره ٢٠٠٠ ر ٥٠٠ ر ١ بارة فقط الى الخزانة السلطانية أما الباقي فقد احتفظ به الأمراء المحليون لمصالحاتهم وأثبتت الوثائق الرسمية أيضا بأن ابراهيم بك ومراد بك حينما استعادا سلطاتهما في مصر عام ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م - بعد رحيل القبطان حسن باشا الجزائري - لم يحولا شيئا الى الباب العالي وأن جميع مقاصلات الجزية التي بلغت في ذلك العام مليون بارة خصصت للخزانة السلطانية علما بأن المصيبة زادت أعباء الجباية لمواجهة متطلبات الإقامة والسفر الى ١١٣ بارة عن كل دمي في الفئة العليا ، ٦٣ بارة عن كل دمي في الفئة الوسطى و ٣٣ بارة للفئة الدنيا وقد تم تحصيل مبلغ ٣١٣ ر ٠٠٠ بارة من ١٠ ر ٠٠٠ ممول الذين تم جمع الضرائب منهم في ذلك العام .

ولقد أوضح فرمان صادر من الباب العالي في عام ١٢٠٩هـ / ١٧٩٤م يتضمن المطلوب من الباشا العثماني

تحصيله من ضرائب الجزية وبعد دفع المستحقا
يرسل الفائض الى الباب العالي . وقد جاء في هذا
« المطلوب طرف حضرت وزير روض ضمير الحد
باشا محافظ محروسة مصر دأمة الله ملتزم مقاط
رأى ديوان عاليشان بر موجب معتاد قديم وكشور
وذرارى عظام وعوידات ومرتبات سايرة بموجب
دفتر حكم محاسبية ديوان مصر واجيب سند
والتعليمات برأى ديوان مصر وكشوفية صغير
وزير وعوידات ومرتبات ووظائف سايرة واجيب
١٢٠٩ هـ أى « المطلوب من الوزير الحاج صالح باء
محروسة مصر ملتزم مقاطعة ضريبة الجوالى ط
مدون فى دفاتر المحاسبية بالديوان العالي الخاضع
مصر لسنة ١٢٠٩ هـ من معتاد المتحصلات ونفقات
صغير والعوايد والمرتبات والوظائف الجارية للجب
لما هو مدون لسنة ١٢٠٩ هـ فى دفاتر المحاسبية يدير
حسب التعليمات بخصوص نفقات كشوفية صغير
(الباشا العثمانى) والعوايد والمرتبات والوظائف
للجبابة . » ولقد جاء فى هذا الفرمان أيضا المبلغ
للخزانة السلطانية من مال الجوالى وقدره ٠٨٠
بارة وللعوائد مبلغ قدره ٤٥٠٠٠٠ بارة وللكشور
ومرتبات وعوائد سايرة مبلغ قدره ٢٢٠٣٤
وماتبقى وقدره ١٥٨٨٨٠٩٤٨ بارة فيرسل الى
العالي .

كذلك صدر فرمان آخر من الباب العالي آخر عام
١٢١٠هـ/١٧٩٥م يحمل نفس عبارات تقديم فرمان السابق
الا أنه أضاف مستحقات كشوفية صغير ومرتببات وعوايد
سبائية - لمواجهة نفقات جباية الضرائب فأصبحت
١١٩ر٢٥١ر١ بارة أما بقية المستحقات فظلت كما هي دون
تعديل * أما المبلغ المتبقى بعد ذلك وقدره ٨٠٠ر١٩٣١٥
بارة فيرسل الى الباب العالي *

كذلك صدر فرمان آخر من الباب العالي آخر عام
١٢١٠هـ/١٧٩٥م يحمل نفس عبارات تقديم فرمان السابق
الا أنه أضاف مستحقات كشوفية صغير ومرتببات وعوايد
سبائية - لمواجهة نفقات جباية الضرائب فأصبحت
١١٩ر٢٥١ر١ بارة بقية المستحقات فظلت كما هي دون
دون تعديل * أما المبلغ المتبقى بعد ذلك وقدره ٨٠٠ر١٩٣١٥
بارة فيرسل الى الباب العالي *

ويذهب ستيف الى أنه في خلال آخر سنتين قبل مجيء
الحملة الفرنسية الى مصر لم يزد معدل توزيع أوراق
الجزية على ٩٠٠ر ورقة حققت إيرادا قدره ٦٠٠ر٤٠٠ر
بارة في السنة وفي نفس الوقت احتفظ الامراء المساليك
برصيدهم من المولين الذميين لصلحتهم الخاصة *

ويتضح من خلال البيانات الواردة في ملاحق البحث
مدى مساهمة ضرائب الجزية في المال الميرى كمصدر هام
في إيرادات الخزانة السلطانية في مصر وفي مائتي سنة

فضلا عما ذاقه فقراء النصارى من مرارة ومهانة كانت تصل الى حد الحبس لغير القادرين على الدفع ، وفي العادة كان يقوم أثرياء الأقباط من الأراخنة أمثال : المعلم نيروز والمعلم رزق الله شكر الله والمعلم ابراهيم جوهري - الذين قليل عندهم في المخطوطات القبطية أنهم « كانوا يشتررون الفقراء سراوى من حبس الجوالى ويخلصونهم » . وقد قام بعض أولئك الأراخنة الأقباط بأحداث وقف يخصص لسداد المقرر على الأقباط المحبوسين غير القادرين على الدفع بسبب الجوالى أطلق عليه « وقف حبس الجوالى » .

ومهما يكن من أمر تلك المعاناة التي كان يعانيها الذميون فقد كانت هناك إعفاءات من أداء الجوالى تمنح بسهولة بالغة لأى واحد من الأقباط أو اليهود التحقق بخدمة المسلمين أو قناصل الدول الأوروبية على أن ذلك لم يكن ليفعل - بأى حال من الأحوال - من تلك السياسة التي خلت من وأزع الضمير الدينى أو الإنسانى أو أى اعتبار لما قد يترتب عليها من إثارة الحقد والتعصب بين أبناء المجتمع الواحد .

(٢) المخارم والالتزامات المالية :

تعرض أهل الذمة في مصر أبان الحكم العثمانى لمخارم وأعباء مالية أخرى غير ضريبة الجوالى الا أن ذلك كان يفرض بعض الأحيان لتغطية نفقات الحملات العسكرية

حينما تكون الدولة العثمانية في حالة حرب مع أعدائها خارج البلاد من ذلك ما حدث في صسام ١٥٦٦ - في عهد السلطان سليمان المشرع - عندما احتاج السلطان الى مبلغ من المال لنفقات سفر الجيش العثماني بقيادة سنان باشا - لفتح بلاد اليمن فأصدر السلطان أوامره أن يجمع ذلك المبلغ من مصر وفرض على جميع التجار والافرنج واليهود ومن جملتهم النصراني ألفى دينار *

وكان هناك بعض رؤساء الطوائف الذمعية يتعرضون لخوارم شخصية من جانب بعض الحكام العثمانيين فقد أشار مصدر قبطي معاصر الى أن خليل باشا أرسل في عام ١٠٤١هـ/١٢٤٨ش/١٦٢١م ، رسولا يستدعى عن البابا متاوس الثالث البطريرك (١٠٠) بسبب عدم قيامه بدفع الرسوم المعتادة بعد أن صار بطريركا ويذكر المصدر أن ذلك كان بسبب وشاية قام بها بعض الحاقدين على البابا وأنهم طلعوا الى خليل باشا وأخبروه أن الذي يصير بطريركا يقوم بدفع رسم كبير المقدار للمعترلى على حكم مصر ، فلما علم جماعة الأراخنة بتلك المؤامرة الخبيثة طلعوا الى القلعة وقابلوا خليل باشا الذي تكلم معهم في شأن الرسوم وألزمهم بالقيام بدفع غرامة قدرها أربعة آلاف قرش ، فنزل الأراخنة من عند البابا ممثلين غما * ويذكر المصدر أيضا أن أحد اليهود دفع المبلغ المذكور من عنده الى البابا ، ألزم جماعة الأراخنة أنفسهم بجمع هذا المبلغ ودفعه لليهودي *

كذلك كان الذميون يتعرضون لأعباء مالية أخرى أحيانا
إلا أن ذلك كان يحدث وسط إجراءات مالية عامة تشمل
جميع فئات الشعب المختلفة . فقد حدث في ختام عام
١٠٤٢هـ / يونيو ١٦٣٥م في عهد السلطان مراد الرابع
وأثناء ولاية أحمد باشا الكورجى أن تقرر سك العملة من
النحاس يجمع بدلها العملة الذهبية في البلاد لتغطية نفقات
الحروب الخارجية للدولة في لبنان وفارس فكان لهذا
الإجراء عواقب وخيمة على حالة البلاد الاقتصادية فعمت
بسببه كوارث اقتصادية شملت الأغنى والفقير والتاجر
والصانع بلا تفرقة أو تمييز .

ويصف الرحالة فانسليب - واقعة اضطهاد طائفة من
الأقباط في حى الأزيكية في شهر سبتمبر من سنة ١٦٧٢
وذلك بقصد إجبارهم على دفع غرامة مالية لسلطات الحكم
فيذكر أن الأقباط قاسوا اضطهادا عظيما لأن بعض الجند
العثمانية قاموا بذبح امرأة خليعة وألقوا جثتها بعيدا عند
بركة الأزيكية فقام والى القاهرة ظلما وعدوانا بغلق كل
بيوت النصارى المتاخمة لتلك المنطقة وأجبرهم على دفع
غرامة مالية قدرها ألفا قرش دية لهذا الدم المهدور إذا
أرادوا أن يفتحوا بيوتهم ويسعوا إلى معاشهم .

وكانت المغارم والأعباء المالية تحدث نتيجة الاضطرابات
التي تعم البلاد بسبب الفتن الداخلية وأثناء الصراع الذى
كان يدور بين العناصر الحاكمة للاستئثار بالسلطة فلقد حدث

في السنة التالية للرسماة البابا بطرس السادس - البطريرك (١٠٤) - أي في عام ١٧١٩م أن قامت فتنة بسبب الصراع على السلطة بين المصنق اسماهيل بك ابن ايواز والصنق محمد بك شركس ، ولقد بلغت الفتنة من شدتها أنها كانت أشبه بالحرب الأهلية وانتهز الرعاع الفتنة فقاموا بأعمال السلب والنهب واشعال الحرائق . ويطلق أحد المؤرخين الأوربيين على تلك الفتنة بقوله إنها كانت بداية لسلسلة من القلاقل والمنازعات استمرت الى مجيء الحملة الفرنسية فلم تعد الحصومه قائمة بين حزب الموالى وحزب الممالك محسب بل اعتدت الخصومة بين افراد الحزب الواحد للوصول الى الرياسة وبطبيعة الحال كان لهذه الفتن والقلاقل أوخم العواقب على أحوال البلاد الاقتصادية وكذلك على المسلمين وغير المسلمين وخاصة النصارى منهم .

كما ذكرت المصادر القبطية أن تلك الفتن كانت تستهدف النصارى الأقباط - وخاصة في الصعيد - حتى اشتد الكرب عليهم إذ خربت عليهم في مطلع القرن الثامن عشر غرامة فادحة لم يعف منها أحد ، وبيعت بسبب تلك الغرامة الجواهر الكريمة بأبخس الأثمان وألزم بهذه الغرامة القساوسة والرهبان والصبيان والفقراء وأرغم بطريرك الأقباط بدفعها عن القساوسة وخدام الدين .

وكانت المعارم تفرض أحيانا وسط إجراءات سياسية صادرة من الباب العالي فقد حدث نتيجة ازدياد طائفة الكاثوليك وكثرة أعدادها وتوغلها في كل أنحاء البلاد

ورغبة الباب العالي في الحد من ذلك النفوذ المتصاعد ان أصدر مرسوما عام ١٧٥٣م حملته بطريك طائفة الملكية اليونانية الى السلطات الحاكمة في مصر وذلك بمنع أبناء طائفة النصاري الشوام من دخول كنائس الكاثوليك الا فرنج فان دخلوا يدفعون للدولة ألف كيس ، وقد سير ابراهيم كتحدا في طلب اربعسة من القساوسة من دير الكاثوليك فجاءوا بهم فحبسهم وأخذ منهم مبالغاً عذليما من المال ، ومع ذلك لم تكف طائفة الشوام الكاثوليك عن الدخول الى كنائس الفرنجة .

وقد لجأ بعض المحكام من البكوات المماليك الى ابتزاز الأموال وفرض المغارم على كافة طوائف الشعب المصري وذلك حتى يمكنهم الاتفاق على القوات المرتزقة وعلى اعمال القسليح . وقد بدأ على بك الكبير تلك السياسة باستيلائه على ضياع خصومه ، وبما فرضه من اتاوات غير عادية على القرويين ، وبأعمال الابتزاز التي وجهها الى أهل الذمة في مصر . فقد فرض على القرى أموالا وقرر على كل بلد مائة ريال وثلاثة ريالات حق طريق فضجت الناس من ذلك وتعطلت أسباب الرزق وهاجر البعض كذلك اشتد على أهل الذمة شدة عظيمة حيث انتزع مبلسغ ١٠٠ ألف ريال من الأقباط ، ومبلغ ٤٠٠٠ ريال من اليهود ، وطبقا لما ذكره قولني بلغت نفقات حملة الحجاز ١١ مليون قرش .

ولم يكتف على بك بذلك بل ظل يضغط على الأغنياء - وخاصة من اليهود - من طريق المصادرات ، أو فرض

المغارم ، كما فعل مع يوسف ليفى اليهودى - معلم دواوين الاسكندرية - وكذلك اسحق اليهودى - معلم الديوان ببولاقي ، فقد قبض على الأخير وصادره فى ٤٠ ألف زر محبوب وضربه حتى مات . وقد خلق الجبرتى على سلوك على بك هذا بقوله : « خرق القواعد وخرم العوائد وأخرب البيوت القديمة وأبطل الطرائق التى كانت مستقيمة » .

وبالرغم من معاملة على بك الشديدة للأقباط وقسوته عليهم فإن الرجل الذى كان يثق باخلاصه ويعتمد عليه كان قبطيا يدعى المعلم رزق النصرانى رفاقه من وظيفة سكرتير الضربخانة الى مدير حساباتها .

وبعد وفاة على بك الكبير استمر الصراع بين البيوتات المملوكية وأمرائها من أجل الوثوب الى السلطة وكان الامراء المماليك فى صراعهم هذا يطوفون بالبلاد يسلبون وينهبون ويفرضون الاتاوات على الاهلين مما كان يدفع ببعضهم الى الهرب تجنباً لما كان قد يصيبهم من ضرب وأهانة وقتل . ولقد ذكر الجبرتى فى حوادث ربيع الأول عام ١٢٠٠هـ / يناير ١٧٨٦م أن مراد بك - وكان على رأس السلطة آنذاك - شرع فى السفر الى الوجه البحرى فى جماعة من كشافه ومماليكه ، وطاف ببعض المدن والقرى مطالباً أهلها بالأموال المقررة مضافاً اليها حق الطريق ، فان تأخرت قرية أو بلدة فى أداء ماقرر عليها كان مصيرها الخراب والنهب والدمار . ولقد عين على الاسكندرية أحد كشافه

يدعى صالح أغا - كتحذا الجاوشية سابقا - الذى قرر
لنفسه حق طريق مقداره خمسة آلاف ريال ، كما قرر على
أهلها مائة ألف ريال وأمر بهدم الكنائس فى حالة عدم دفع
ما قرره ، فلما وصل الأغا الى الاسكندرية هرب تجارها الى
المراكب الراسية فى الميناء وكذلك أغلبية النصارى فلم
يجد الا قنصل موسكو الذى قال له : « أنا أدفع لكم المطلوب
بشرط أن يكون بسوجب فرمان من الباشا احاسب به
سلطانكم . فانكف الأغا عن ذلك . »

وكانت لتلك المغارم التى قررها مراد بك على الذميين
من رعايا الدولة العثمانية أو الرعايا الأجانب ردود فعل
خطيرة اذ قام القناصل الأجانب بتقديم شكاوى الى سفرائهم
وممثلهم فى اسطنبول فى ١٢ ، ٢٤ من فبراير ١٧٨٦
شرحوا فيها أمر تلك المغارم الضخمة وطلبوا منهم المساعدة
فى مواجهة هذا الموقف الخطير عند ذلك تقسّم هؤلاء
السفراء بطلب جماعى وجهوه الى السلطان العثمانى عبد
الحميد الأول (١٧٧٣ - ١٧٨٩) - يحتجون فيه على
الاهانات التى لحقت بكنيسة الفرنسيسكان فى الاسكندرية
مطالبين بوقف تلك المغارم وحسن معاملة رعاياهم فى مصر
ولعل ذلك كان من الأسباب الرئيسية التى دفعت الدولة العثمانية
الى ارسال حملة القبطان حسن باشا الجزائرى الى مصر
فى نفس هذا العام .

وقد فرضت الدولة المغارم والأعباء المالية على الطوائف
الذمية فى أواخر القرن الثامن عشر عندما أحست بالدور

الخطير الذى يلعبه الذميون الذين يحتلون المناصب العليا فى الحكومة المصرية ، من نهب وسلب لأموال الخزائن السلطانية فكانت حملة القبطان حسن باشا الجزائرى (١٧٨٦ - ١٧٨٧ م) والتي سبق أن أشرنا أن من بين أهدافها الرئيسية استعادة الاموال التي تهبت وسلبت من الخزائن المصرية عن طريق البكوات المماليك وعن طريق الذميين ايضا وذلك بفسرر الفراض المالية البامضة ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم ، فمن ناحية البكوات المماليك فقد درج حسن باشا من أجل الحصول على أموالهم - وخاصة أموال ابراهيم بك ومراد بك - على أسلوب مصادرة أموالهم وودائعهم وعتاعهم والتحرى عن الأماكن التي خبئت فيها ، والقيام بمصادرتها حتى ولو كانت ملكا خاصا لنسائهم . فلقد ذكر الجبرتي فى حوادث ٢٠ شوال ١٢٠٠ هـ ١٦ اغسطس ١٧٨٦ م « وفيه اخرجت خبايا وودائع للامراء من بيوتهم الصغار لهم ولا تباعهم وختم أيضا على أماكن وتركنت على عافيتها . ووقع التفقيش والفحص على غيرها . وطلبوا الفقراء فجمعوهم وحبسوهم ليدلوا على الأماكن التي فى العطف والحارات . وطلبت زوجة ابراهيم بك وحبست فى بيت كتخدا الجاويشية هي وضررتها أم مرزوق بك . حتى صالحوا بجملة من المال والمصاغ خلاف ما أخذ من المستودعات عند الناس . وطلبت زوجة ابراهيم بك بالتاج الجواهر وغيره . وطلبت زوجة مراد بك فاختفت . وطلب من السيد البكرى وودائع مراد بك فسلمها . »

أما من ناحية الذميين في فقد أرسل حسن باشا يطلب من قاضي القضاة احصاء لما أوقفه المعلم ابراهيم جوهرى يومئذ على الكنائس والديارات من أطيان ورزق وأملاك وغير ذلك . كما قبض العسكر على امرأته فأقرت على خبايا أخرجوا منها أمتعة وأواني ذهب وفضة وسروجاً وغير ذلك ، كما فتحوا بيته عنوة واستولوا على كل ما فيه وكان شيئاً كثيراً وقدموه الى حسن باشا الذى باعه فى المزاد الذى استمر عدة متتالية . كذلك قرر حسن باشا على بيوت النصارى الذين خرجوا بصحبة ابراهيم بك ومراد بك الى الصعيد مبلغاً كبيراً من المال قدر بخمسة وسبعين ألف ريال ، كما أمر باحصاء بيوت جميع النصارى ودورهم وما هو فى ملكهم وأن يكتب جميع ذلك فى قوائم وقرر عليها أجره مثلها فى العام ، وأن يكشف فى السجل على ما هو جار فى أملاكهم ، ثم قرر عليهم أيضاً خمسمائة كيس فوزعوها على أفرادهم وقيل انهم حسبوا الجوارى المأخوذة منهم من أصل هذا المبلغ على كل رأس أربعون ريالاً ، كما قرر أيضاً على كل شخص - سواء كان فى الفئة العليا أو الدنيا ديناراً جزية ، وذلك خـارج عن الجزية الديوانية المقررة .

وتتوالى موجات الابتزاز ، وتعدد صور المغارم والمصادرات فقد ذكر الجبرتى فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٠٠هـ / سبتمبر ١٧٨٦م « وفيه : قبض القبطان على راهب

من رهبان النصارى واستخلص منه صسندوقا من ودائع
النصارى » . كذلك ذكر الجبرتى فى حوادث هذا الشهر
« قبض القبطان على المعلم واصف وحبسه وضربه وطالبه
بالأموال » . وواصف هذا أحد الكتاب المباشرين المشهورين
ويعرف الايراد والمصاريف وعنده نسخ من دفتر الروزنامة
ويحفظ النكليات والجزئيات ولا يخفى عن ذهنه شىء من ذلك
ويعرف التركى » .

ويتضح من السياسة التى اتبعها حسن باشا ازام البكوات
الممالك وأهل الذمة أنه كان يريد الحصول على الاموال
التي نهبت من الخزانة السلطانية ، وأنه من أجل ذلك اتبع
كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة وكان يهدف أيضا -
على حد قول شو - إلى أحداث توازن فى مالية الخزانة
المصرية .

وقد ترك القبطان حسن باشا الجزائرى البلاد فى يد
اسماعيل بك بعد رحيله فى عام ١٧٨٧ - بدون منازع له
بعد ابعاد منافسيه ابراهيم بك ومراد بك الى الصعيد ، كما
ترك أيضا عابدى باشا - قائد الجيوش العثمانية فى مصر
لدعم سيادة الدولة عليها . ولقد أحدث عابدى باشا غرامة
مالية كبيرة على النصارى ، يروى الجبرتى أسبابها - فى
حوادث شهر ربيع الأول ١٢٠٢ / ديسمبر ١٧٨٧ م - قائلا :
حضر عابدى باشا واسماعيل بك الى بيت الشيخ البكرى
باستدعاء بسبب المولد النبوى فلما استقر بهم الجلوس ،
التفت الباشا الى جهة حارة النصارى وسأل عنها فقيل له

انها بيوت المنصاري فأمر بهدمها والمناداة عليهم من ركوب
الحمير فسعوا في المصالحة وتمت على خمسة وثلاثين
ألف ريال عنها على الشوام سبعة عشر ألفا وباقيها على
الكتبة .

ولم يكف مراد بك - عندما استعاد سلطته في مصر
مع ابراهيم بك بعد رحيل حسن باشا - عن فرض المغارم
على الذميين ، فقد ذكر مارسيسيل - أحد علماء الحملة
الفرنسية - أن مراد بك أظهر يوما أنه عازم على تجديد
الملابس والأمتعة العسكرية وطلب مايقوم بنفقاتها ، ففرض
على اليهود مبلغا كبيرا من المال اعانة لهذا المشروع ،
فاجتمع رؤساء اليهود وتناقشوا ماذا يصنعون لينجوا من
تلك الغرامة المفادحة فاستقر رأيهم على أن يرسلوا الى مراد
بك كبيرى أحبارهم يسعيان فيما ينجيهم من تلك الغرامة ،
فسارا اليه ولما مثلا بين يديه قالا : « أيها الأمير اننا فقراء ،
ولو بعنا ممتلكاتنا وأولادنا وأنفسنا لانجمع عشر ماتطلبه
منا ، فاذا أعفيتنا من هذه الضريبة التي يستحيل علينا
دفعها نطلعك على كنز عظيم يكفيك مؤنة هذه المطالب ، وهذا
الكنز لايعلم به أحد سوانا وقد تنقل هذا السر في طائفتنا
حتى وصل الينا ونحن نوصله لأولادنا عندما تحضرنا
الوفاة » .

ولقد فكر مارسيسيل في روايته أن الحبريين اليهوديين
أخبرا مراد بك بأن هذا الكنز مدفون في جامع عمرو بن
العاص في مصر القديمة وأن مراد بك تحاول بذلك من أجل

الوصول الى هذا الكنز دون ما أثاره لأحد حوله وعند لحظة استخراج الكنز كان مراد بك والحبران اليهوديان يشهدون هذا الحدث الهام فاذا هو صندوق من حديد نصفه أحمر من الصدا ، ولما كسر الصندوق وجد فيه بعض أوراق الرق مكتوب عليها آيات قرآنية بخط كوفى - ويقول « مارسيل » ان الحبرين اليهوديين عندما رأيا ذلك فرا من بين الناس ، وهربا قبل أن يظفر بهما مراد بك الذى استشاط غضبا ، ولما عاد الى القاهرة ضاعف الغرامة المالية على اليهود وأصر على أن يدفعوها حالا ، وكما يقول « مارسيل » ان مراد بك استعمل الكرياج لحثهم على ذلك .

وعلى أية حال فعلى الرغم مما أثير من معاناة أهل الذمة من جبراء المفاسم والاعباء المالية والضرائب وما تعرضت له من مختلف ألوان المظالم ، الا ان هناك جماعة من أهل الذمة تمتعت بإعفاءات - تكاد تكون كاملة - مع دفع كل ذلك هي جماعة الرهبان . فلقد ذكرت وثائق سانت كاترين أن الرهبان بالدير قد شملهم الإعفاء من كافة الضرائب ، فقد ورد في إحدى تلك الوثائق « . . . ولا يكلف رهبان دينك الديرين فى أى صقع من الأصقاع بدفع عوائد شخصية أو ضريبة ولا تضرب عوائد رسوم جمركية على بضائعهم . . . » وكثيرا ما كانت تصدر المراسيم السلطانية بإعفاء رهبان الدير من ضرائب الخراج ، فقد ورد فى وثيقة أخرى « . . . بأن يجمعوا فى المسامحات بالحقوق والرسوم

والاحتكارات والمقاسمات والمقاطعات على كرومهم
وتخيلهم ٠٠٠ » ٠

ولم تكن الاعفاءات تشمل رهبان الدير المصرية فحسب
بل جميع الرهبان في سائر ولايات الامبراطورية العثمانية
على اختلاف طوائفهم ، فتقرر احدى الوثائق بأن يعفوا من
الضرائب في « ٠٠٠ البلاد المصرية والشامية والطرابلسية
والطورية ، وبأنهم لا يعارضون في أوقافهم وبيوتهم وكرومهم
ومزارعهم في جزيرة اقريطش (كريت) وجزيرة قبريس
(قبرص) ٠٠ » ولم يكن الاعفاء يشمل الضرائب على
البساتين فحسب ، وإنما شمل أيضا الرسوم الجمركية على
مايرد الى الدير من أموال الصدقات ، ومن نذور عينية ،
فلقد ورد في احدى الوثائق « ٠٠٠٠ أن يسامحوا بالمحقوق
والرسوم الديوانية على الأصناف الواصلة اليهم من النذور
والصدقات من البر ومن طريق البحر المالح والعذب بالثغور
الاسلامية سكندرية (اسكندرية) ورشيد ودمياط والبرلس
وبولاق وقطيا وعزة وياغسا وبيروت وصيدا وطرابلس
واللاذقية وسائر الثغور الاسلامية المعمورة بالديار
المصرية والشامية صادرا وواردا وبخلاص مالهم من
المحقوق الشرعية ممن عليه حكم القانون الشرعى ٠٠٠ » ٠

وتشير الوثائق الرسمية والمصادر القبطية الى أن
الرهبان استمروا يتمتعون بتلك الاعفاءات حتى عام
١١٤٧ هـ / ١٤٥٠ ش / ١٧٣٤ م ، حينما تقرر أن يصبح

الرهبان من الممولين لضريبة الجوالى شأنهم فى ذلك شأن
 جميع الفئات الضريبية . ولعل من الأسباب التى دعت الدولة
 الى اتخاذ هذا الاجراء ما جرى عليه العرف الاسلامى من
 إعفاء أملاك الكنائس والأديرة والمعابد من الضرائب ، وعلى
 هذا أصبحت هناك طبقة مميزة من أهل الذمة لاتقع تحت
 طائل الأعباء المالية مما دعا كثيرا من النصارى الى اللجوء
 لوقف أملاكهم على الكنائس والأديرة كى يتخلصوا من
 أعباء الضرائب ، ومن تسلط البكوات المماليك عليهم ،
 وبدأت الدولة تفتن الى ذلك ، وتدرج خطورته بعد أن ثبت
 لها من خلال سجلات المحاكم الشرعية هذا الكم الهائل الذى
 يعد بألاف من حجج الوقف التى تخص الكنائس والأديرة ،
 وعلى الرغم من ذلك فإن الدولة لم تتخذ أى موقف إيجابى
 تجاه هذا الوضع منذ بداية حكمها لمصر الا فى ذلك العام ،
 حيث شمل الإحصاء الذى أجراه على أفندى - ملتزم
 الجوالى - عام ١٧٣٤م لكافة الرهبان لكى يدفعوا ضريبة
 الجوالى ، الا أن احدى المصادر القبطية تشير الى أن المعلم
 ابراهيم جوهرى نجح عام ١٢٠٨هـ / ١٥١٠ش / ١٧٩٤م فى
 الحصول على فرمان سلطانى بإعفاء الرهبان ورجال
 الكهنوت من الضرائب المقرضة عليهم ، وأنهم عادوا مرة
 أخرى يتمتعون بتلك الإعفاءات الكاملة من كافة أنواع
 الضرائب .

قيود الدولة على أهل الذمة :

كانت الدولة العثمانية وسلطات الحكم في مصر تصدر بين المحين والآخر أوامرها بأن يلتزم أهل الذمة بتلك القيود التي فرضت عليهم منذ الفتح الاسلامي والتي ورد ذكرها في كتب الصنفية ، حيث جاء « ويميز الذمي في زيه ومركبه وسرجه ، ولا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح ولا ان يترك يركب الا للضرورة وحينئذ ينزل في المجامع ولا يلبس ما يخص أهل العلم والزهد والشرف ، وتميز أنثساء في الطريق والحمام ، ويجعل على دأره علامة لكيلا يستغفر له ، ولا يبدأ بسلام ويضيق عليه الطريق » .

ويتضح مما سبق أنه كان على أهل الذمة - من الناحية النظرية - الالتزام ببعض القيود في الملابس ومظاهر حياتهم اليومية ، ولقد تمثلت قيود الملابس في إلزامهم الخبار ، فكان على النصصاري لبس الاسود أو الأزرق ، وشد الزنار حول اوساطهم فوق الثياب بينما تعين على اليهود اللون الأصفر ، وتحدد اللون الأحمر لفرقة السامرة ، أما نساء أهل الذمة فقد ألزمن بقيود الالوان في ملابسهن ، ففرض على المرأة المسيحية أن تشد الزنار فوق ثيابها ومن تحت الازرار كما فرض على المرأة الذمية أن تتنعل حفين من لونين متباينين لتمييزها عن المرأة المسلمة .

كان ذلك التمييز بين الناس تبعاً لأديانهم أمراً ضرورياً في ذلك الوقت ، وكان أهل الأديان أنفسهم حريصين عليه ،

فقد كانت الملابس المتميزة هي الوسيلة الوحيدة لمعرفة دين كل من يرتديها ، فالحاجة الى التمييز هي وحدها التي دفعت الى اصدار مثل تلك الأوامر والقرارات .

ويستفاد مما أوردته بعض المصادر المعاصرة أن أهل الذمة حرم عليهم دخول الحمامات العامة دون أن يميزوا أنفسهم بصليب من الحديد أو الرصاص أو النحاس في رقابهم لتمييزهم عن المسلمين ، كما حرم عليهم ركوب الخيل إلا أنه أجاز لهم ركوب البغال والحمير بالأكف عرضا - أى من ناحية واحدة - كذلك حرم عليهم حمل السلاح والتقلد بالسيوف . ولم يكن يسمح للذميين باتخاذ خدم من المسلمين إذ يعتبر ذلك امانة للإسلام وأهله .

ومن خلال ما أوردته المصادر التاريخية المعاصرة من مراسيم أصدرتها الدولة العثمانية بالزام أهل الذمة بتلك القيود ، ينضح أن تلك المراسيم ما صدرت إلا لتصحيح أوضاع قائمة بالفعل ، كما يتضح أيضا أن الصيغة التي دونت بها كانت أقوى من تطبيقها إذ لم تكن توضع موضع التنفيذ على الدوام ، فالمعسروف أن حديثها كانت تخفف تدريجيا بعد مضي فترة من الزمن ، حيث ينسى فيه أمرها ثم تتجدد بعد ذلك وهكذا . ولقد ذكر أحمد شلبي ، وابن الراهب ، أن الدولة أصدرت مرسوما في عام ٩٨٨ هـ / ١٢٩٦ ش / ١٥٨٠ م إبان ولاية حسن باشا الخادم - قررت فيه أن يلبس اليهود الطرايطير الحمر ، وأن يلبس النصاري البرانيط السود . كذلك ذكرت إحدى المصادر القبطية أنه

نودي في البلاد في ٢١ طوبة ١٣٦٥ ش / ٢٦ يناير ١٦٤٩ م
« أن لا يركب النصارى خيولا ، ولا يلبسون شدودا حمراء
ولا طواقى جوخ حمراء ولا مراكيب ، وإنما يلبسون شدودا
زرقاء طول الواحد عشرون ذراعا » .

ومن القيود التي فرضت على أهل الذمة أيضا في
العصر العثماني ، أنه لم يكن يسمح للأقباط بالسير في
الجنازات ودفن موتاهم إلا بعد الحصول على إذن من
الباشا العثماني . ويذكر أحد المؤرخين الأقباط أنه عند
وفاة البابا حتاوس الرابع - البطريرك (١٠٢) في عام
١٦٧٥ م ، اجتمع سائر الكهنة الأقباط في يوم جنازته
ليطلبوا الإذن من الباشا بدفنه فسمح لهم بعد أن أخذ منهم
أموالا كثيرة .

وقد عادت السلطات الحاكمة في عام ١٢٩٤ ش / ١٦٧٨ م
إلى التشديد على أهل الذمة بالالتزام بالقيود المفروضة
عليهم حرصا منهم على التمييز بين سائر الطوائف الدينية
سواء في الأماكن العامة أو الخاصة . فقد ذكرت إحدى
المصادر القبطية أنه نودي في ذلك العام بأن يعلق النصارى
في رقبتهم جلجلين ، وفي رقبة اليهود جلجل واحد عند
ولوجهم الحمامات ، وأن يصبغ كل من اليهود والنصارى
عمائمهم ولا يلبسوا أثوابا من الجسوخ أو الصسوف ،
ولا تأتزر نساء النصارى بمأزر بيضاء ، وتكون ملابس
النصارى عموما سوداء .

ويروي أحمد شلبي طرفاً من القيود التي فرضت على أهل الذمة في أوائل القرن الثامن عشر فيما يتعلق بدخولهم الحمامات لتمييزهم عن سائر المسلمين ، فيقول : « وفي خامس محرم سنة ١١٣٦ هـ (٥ أكتوبر ١٧٢٣ م) نزل أمّا مستحفظان إلى القاهرة وأشهر فيها النداء لجميع الطوائف اليهود والنصارى أن كل من دخل الحمام فلا يدخل إلا وفي عنقه جلجل ليعرف الكافر من المؤمن » . ويوضح أحمد شلبي السبب في إصدار ذلك النداء فيقول « أن رجلاً من المتعممين دخل إلى حمام فأهانته رجل في داخل باب الحرارة ، فظنه من أكابر الدولة لوجاهته فلم يرد عليه جواباً ليقيد خدمة الحمام له ، فلما طلع إلى خارج الحمام وإذا به صراف باب مستحفظان (أى أنه كان نصرانياً) فكاد الرجل المتعمم أن يهلك غيظاً ، فأخبر أمّا مستحفظان ، فقطع فرماناً ونادى به » . وكان من نتيجة ذلك أن « نادى بأن خدمة الحمام لا يخدمون داخل الحرارة أولاداً مرداء ، وكذلك طائفة المؤمنين لا يخدمون أولاداً مرداء » . ويعلق أحمد شلبي بعد ذلك على تلك الواقعة بقوله : « ولم تمكث إلا مدة يسيرة وعاد كل شيء إلى أصله » .

ويبدو أن تلك القرارات - كما كان الحال دائماً ذات لهجة أقوى من تنفيذها كما أوضح أحمد شلبي - قد أثارت أصحاب الحمامات الذين عقدوا اجتماعاً فيما بينهم للقشاور في أمر ذلك الفرمان الذي سوف يسبب لهم خسائر فادحة خاصة وأن معظم المترددين على الحمامات من أهل الذمة ،

وإن استعملهم للحمامات مصدر رزق لهم ، وقد قرروا في اجتماعهم أن يجمع منهم مبلغ كبير من المال يقدمونه رشوة إلى الأغا لإلغاء ما جاء بالفرمان ويقول أحمد شلبي في ذلك الصدد « . . ثم أن الحمامية اجتمعوا مع بعضهم البعض وقالوا الأمر خمار علينا وإن حمام من غير أمر لا يمكن ، ثم اقتضى رأيهم أنهم جمعوا من بعضهم البعض ثمانية آلاف فضة وأوردوها إلى الأغا على عدم المعارضة من دخول أهل الذمة إلى الحمامين من غير جلجل في أعناقهم ، فقطع لهم الأغا تذكره بما أرادوا ، ونزل شيخ الحمامين فرقاها على لكل حمام مايتى نصف فضة لأن جملة حمامين القاهرة ثلاثة وسبعون حماما . . » .

ولقد حدثت واحدة لطيفة . . في أعقاب ما جرى ذكره . رواها أحمد شلبي قائلا : « ومن جملة ما اتفق أن رجلا يدخل إلى حمام السكرية ، وإذا برجل ندمى دخل إلى الحمام وقلع حوائجه بالناطور قدم له الفوطه وقدم له جلجلا ، فقال له الندمى : ما هذا ؟ فقال له الناطور : كما أمرنا الأغا ، فأبى الندمى أن يضع الجلجل في عنقه ولبس حوائجه ولم يدخل وطلع يبربر . . » .

كذلك حدث في عام ١١٣٨ هـ / ١٧٢٦ م . إبان ولاية على باشا . أن عاد وفرض على أهل الذمة بعض القيود على غطاء الرأس أمعانا في التمييز بينهم وبين المسلمين . فيذكر أحمد شلبي أنه « في رابع عشر جماد أول سنة

١١٢٨ هـ ، أعطى الباشا قرمانا الى أحمد أغا لهلوبة ينادى به فى شوارع القاهرة لطائفة اليهود بأن يلبسوا الطرايطر والطواقى الزرق ، والنصرانى يلبس القلايق ، والافرنجى قلايق وبرانىط ، ولا يلبسون جوخا أحمر ولا بوايح صفر ولا مزون ولا شخاشين ، وكل من خالف ولبس فللعرايا أخذه منه وللحكام أن يخرجوا من حقه ولجميع الغرباء كل من قعد بعد ثلاثة أيام يقتل ويكون دمه هدرا .

ولقد روى أحمد شلبى تلك الواقعة التى تمثل حلقة من حلقات المقيود التى فرضت على أهل الذمة فيما يتعلق بالزام الذمى المترجل من على دابته عند مقابلة المسلمين وخاصة اذا كانوا من الحكام والسادة الكبار مهما كانت مكانة الراكب فى طائفته ، اذ كان عدم ترجمه يؤدى الى الحاق الالهامة به ان لم يكن خربه . يقول أحمد شلبى : « فى يوم الجمعة واحد وعشرين محرم سنة ١١٤٩ هـ (أول يونيو ١٧٣٦ م) طلع عثمان كتحدا القرذغلى الى القرافة فى حال رجوعه عند رأس الجودرية واذا ببترك (بطيرك) الأزوام (الملكانيين) مقابل له فقال له القواص : أنزل يا بترك فأمر عثمان كتحدا بضربه فأنزله من فوق حماره وضربه بالنبابيت فصارت الرهبان الذين صحبتته يتلقون الضرب عنه ، ثم انهم شالوه وهو مرضوخ من النبابيت »

وعلى أية حال ، فعلى الرغم من أنه كان من المفروض أن يلتزم أهل الذمة فى فترات الشدة بقيود الملابس والمظهر

فان المصادر التاريخية المحاصرة تؤكد أنهم لم يلتزموا بذلك في كل الأحيان ، فلقد ذكر الرحالة تيفنو الذي زار مصر بين سنتي ١٦٥٦ ، ١٦٥٨ ، أن القوانين المقيدة للذميين كانت تطبق في المدن الكبرى دون سواها ، وفيما عدا ذلك فلم يكن الانسان يستطيع أن يميز بين القبطي وغيره ، كما ذكر أيضا أن المسيحيين سواء كانوا من الفرنج أو غيرهم لا يستطيعون أن يمتطوا الجياد في المدن ، ولكنهم يستطيعون ذلك في الأرياف اذا ارادوا .

ويذكر شابرول - أحد علماء الحملة الفرنسية - أنه في العصر العثماني كان للمسيحيين الحق في امتلاك العبيد على الرغم أنهم لا يتمتعون بهذا الحق في بقية الولايات العثمانية ، ومع ذلك فان هذا الحق كان محظورا بشروط معينة ، فمن المحظور عليهم أن يمتلكوا عبيدا من الذكور اذ هم في هذا الصدد لا يستطيعون على الأكثر الا شراء أطفال صغار يتخلصون منهم عندما يكبرون ، ومع ذلك فقد كان يسمح لهم باقتناء أي عدد من النساء الاماء يستطيعون الحصول عليه ، لذا كان لدى كل أسرة واحدة أو اثنتان على الأقل للقيام بأعمال البيت .

كما يذكر « شابرول » أيضا ، أن من الأمور التي كانت تحرم على أهل الذمة قبول شهادتهم أو شهادة أي رجل ليس بينه الاسلام . امام المحاكم الاسلامية ضد المسلمين لذا لا يستدعي أهل الذمة مطلقا عند الفصل في

الأمر المدنية أو الجنائية عند العثمانيين . ومع ذلك
 فيمكن لقائد الشرطة أن يستعلم من أى ذمى عن أمور
 تدخل في نطاق اختصاصه . إلا أن « شابرول » يعود
 فيذكر أن شهادة اثنين من دين مخالف ضد مسلم تعتبر
 صالحة ومقبولة وخاصة في المسائل الجنائية . ومن هنا
 يتضح أن القيد الذى كان مفروضا على أهل الذمة فيما
 يتعلق بشهاداتهم أمام محاكم المسلمين لم يكن معمولا به
 دائما في العصر العثمانى .

أما من موقف الدولة من عمارة وترميم دور عبادة
 أهل الذمة فمن المعروف أن من الشروط التى وضعتها
 الفقهاء المسلمون والزموا أهل الذمة بوجوب اتباعها :
 « أنه لا يجوز أن يحدثوا بيعة ولا كنيسة ولا صومعة
 ولا بيت نار في دار الاسلام ، ويهدم المنهدم من غير زيادة
 على البناء الأول ولا يعدل عن النقص الأول ان كفى » .

على أنه يتضح من الوثائق التى بين أيدينا من حجج
 وثقاو شرعية ورسمية - التى حصلت عليها الكنيسة
 القبطية الأرثوذكسية في مصر أبان الحكم العثمانى - أن
 ذلك الشروط فى الواقع لم تكن تنفذ بدقة كاملة ، فان هناك
 من الكنائس ما بنى خلال ذلك العصر تحت نظر الحكام
 وبموافقتهم بل وبمساعدهتهم فى بعض الأحيان . فقد
 ذكرت المصادر القبطية المعاصرة أن البابا مرقس السادس
 البطريرك (١٠١) - قام فى سنة ١٣٧٠ ش / ١٦٥٤م
 ببناء قاعة للصلاة فوق بيعة السيدة العذراء الأثرية

بحارة زويلسة ، وقد طلب الأرمن الأرثوذكس من البابا المذكور أن يسمح لهم بتكريسها وإقامة الشعائر الروحية بها ريثما ينتهون من بناء بيعتهم في شارع بين السورين .

كذلك حصل الاقباط في عام ١٠٧٦هـ / ١٦٦٥ م على تصريح بعمارة مكان داخل قصر الجمع (الشمع) بمصر القديمة كان آيلا للسقوط ، وحصلوا أيضا في عام ١١٢٢هـ / ١٧٢١ م على حجة ببناء وتجديد حائط آيل للسقوط بدير بابليون الكائن خارج مصر القديمة بين الكيمان . كذلك حصلوا في عام ١١٧٣هـ / ١٧٥٩ م على حجة بإنشاء عمارة الكنيسة الكائنة بمصر القديمة قريبا من النيل ودير أنبا شنودة المعروفة بكنيسة الدمشيرية . وفي عام ١١٨٠هـ / ١٧٦٦ م حصلوا على حجة ببناء قطعة أرض بظاهر الدير المعروف بدير أبي السيفين قريبا من مقام الشيخ سعدان وأن هذا البناء كنيسة والحاقيها بالدير .

وتشير الوثائق المعاصرة الى أن الفتاوى الشرعية كانت تصدر بين الحين والآخر لأهل الذمة بجواز اصلاح وترميم دور عبادتهم . فقد كشفت إحدى الوثائق عن فتوى حصل عليها المعلم إبراهيم الجوهري في غرة جمادى الآخرة سنة ١١٨٦هـ / ٣٠ أغسطس ١٧٧٢ م ، وكان اذ ذاك ناظرا على دير العدوية خارج مصر القديمة بالقرب من اشر النبي لاعادة بنائه ، ولقد أفتى علماء المسلمين بجواز ذلك وبنائه واعادته كما كان أولا من غير زيادة ، وذلك

بناء على التماس رفعه اليهم المعلم ابراهيم جوهرى فى
شأن ذلك مضمونه : «ماقولكم دام فضلكم فى دير خارج
مصر القديمة قد تم قبل فتح سيدنا عمرو بن العاص من
نحو اربعمائة سنة حصل له حريق وتهدم وأراد أهل الذمة
بنائه واعادته كما كان أولا فهل يمكنون من ذلك أم لا ؟
أفيدوا الجواب ولكم الثواب .

وقد أجاب الشيخ حسن الجبرتى الحنفى ، عين أعيان
الافادة والافتاء والتدريس بالجامع الأزهر الحمد لله .
الدير مثل الكنيسة فى الحكم ، وأن للجماعة الذميين
المذكورين اعادة الدير المذكور كما كان أولا حيث كان
قديما وأن لم تكف أنقاضه وأخشابه كان لهم أن يأتوا
بغيرها بشرط ألا يزيد على الحال الأول » وأجاب عليه
الشيخ الامام بدر الدين حسن الكفراوى الشافعى من
أعيان أهل الافادة والافتاء والتدريس بالجامع الأزهر
بقوله : « الحمد لله . الدير مثل الكنيسة فى الحكم ،
وحيث كان قديما وهدم أو بعضه كان له اعادته بنقضه
الأول من غير زيادة عليه . والله أعلم » . وأجاب عليه
الشيخ الامام نور الدين على الدمنهورى الحنفى - من
أعيان أهل الافادة والافادة والتدريس بالجامع الأزهر
بقوله : الحمد لله وحده ، الدير والكنيسة والصومعة
والبيعة بمعنى واحد فى عدم احداث شئ من ذلك لأهل
الذمة فى بلاد الاسلام ، ويعاد المتهدم أى بأقناضه نفسها
بغير زيادة على البناء الأصلى فيكون لجماعة الذميين

إعادة ما تهدم من الدير المذكور بانقاضه . والله أعلم .
ولقد طلب المعلم إبراهيم جوهري - ناظر الدير المذكور -
من قاضي القضاة أن يأذن له في بناء الدير المذكور
وإعادته كما كان أولا طبقا لما أفتى به السادة العلماء
المشار إليهم . وقد أجابه قاضي القضاة إلى طلبه وأذن
له في بناء الدير المذكور . كذلك حصل الأقباط في عام
١١٩١هـ / ١٧٧٧م على فتوى أخرى مماثلة للفتوى السابقة
بترميم كنيسة السيدة العذراء بقصرية الرياحان بمصر
القديمة بدرب المتقا بدير قصر الجمع بسبب حريق شب
فيها بشرط عدم الخروج عن البناء الأصلي .

وفي عام ١١٩٥هـ / ١٧٨١م حصل المعلم الجوهري
(إبراهيم جوهري) - منتهزا فرصة حسن نيات السلطات
الحاكمة نحوه - على فتوى شرعية - بناء على ما أصدره
إبراهيم بك الذي كان على رأس السلطة وقتذاك - بالآذن
للنصارى الأقباط بترميم ما تصدع وتهدم من بناء الكنائس
والأديرة الموجودة من زمن الصحابة - رضي الله عنهم -
بالديار المصرية وإقاليمها القديمة غير الحادثة بعد الإسلام
من أهل البلد أو بعد الفتح بشرط ألا يعيدوا ما تهدم منها إلا
بنقضه القديم، فإن لم يكن يكفي النقض القديم يكمل الترميم
بألة من جنس أنقاضها حتى تصل إلى هيأتها الأولى من
غير زيادة ولا تشيد حفظا للمقيمين فيها لأنهم تحت ذمة
الإسلام وفي حكم ملوك الإسلام ويجب دفع ما يضرهم .
كما أفتى بذلك علماء الإسلام وبناء على ما أفتى به ،

أصدر شيخ مشايخ الاسلام فتوى بالاذن والترميم .

ولا يمكن أن ننكر على النصارى الأقباط تعلقهم بدينهم ورضوخهم لتعاليم كنيستهم فعلى حد قول أحد المؤرخين بأنه لم يكن عندهم من منة يلتمسونها وقتذاك أحسن من تصريح أو إصلاح كنيسة . فقد حصل المعلم إبراهيم جوهرى - بفضل الخدمات الجليلة التى أداها لأحدى أميرات البيت السلطانى أثناء مرورها بمصر لأداء فريضة الحج حيث خدمها بنفسه وأكرمها أكراما زائدا فى ذهابها وعودتها ، وأهدى اليها أفخر الهدايا - على فرمان سلطانى بأقامة كنيسة الأزيكية . وقد كان من المعروف وقتذاك أن أهل الذمة لا يحصلون على الفرمانات السلطانية إلا بشق الأنفس .

وتشير العديد من وثائق هذا العصر الى أن عمليات ترميم وبناء الكنائس لم تكن مقصورة فقط على القاهرة وضواحيها ، بل شملت أيضا دور العبادة فى كل أنحاء الديار المصرية ، فهناك الحجج الشرعية الخاصة بثغر الاسكندرية الصادرة من محكمة الجزيرة الخضراء ، والتى يتبين منها أن حركة الترميم والبناء كانت قائمة بالفعل ، وخاصة مايتعلق بكنيسة الدير المعروف بدير القبط الكائن بالقرب من وكالة القلو ، كما شملت حركة العمارة والترميم والبناء أيضا كنيسة دمياط ورشيد .

ويبدو أن مشاكل ترميم الكنائس وتجديدها - التى ورد ذكرها فى وثائق العصر العثمانى - كانت ناشئة بالدرجة

الأولى عن حرص المسلمين على مقدساتهم الدينية من جهة
وتجاهل أهل الذمة لشروط عدم استجدات كنائس من جهة
أخرى . وكان المسلمون - عادة - حينما يشعرون بتجاهل
أهل الذمة لتلك الشروط يسارعون برفع شكاياتهم إلى
السلطان العثماني ، الذي كان ينتدب بدوره قاضياً
القضاة ، والمياشر أغا ، والمعمار باشا ورئيس المهندسين
للتفتيش على الكنائس ، وكشف ما استجد بها من البناء .
وكان يأمر في حالة ثبوت مخالفة أهل الذمة لقواعد الشرع
بهدم كل ما استحدث من بناء وأرجاع كل شيء إلى ما كان
عليه من قبل . فقد روت المستنار القبطية عن واقع
اضطهاد حدث للأقباط اليعاقبة في شهر أبيب ١٤١٧ ش
يوليو ١٧٠١ م ، أبان ولاية أحمد قره محمد باشا ، بسبب
شكوى رفعت إليه من بعض المسلمين بأن طائفة النصارى
الأقباط أحدثت بنياناً جديداً في كنائسها ، فعين الباشا
أغا وأشرك معه بعض المعماريين وقضاة الشرع وكلفهم
بالكشف عن أبنية النصارى ، فنزلوا وكشفوا وأثبتوا أن
الكنائس تحوى البناء المحدث الجديد ، ولكن جماعة من
أمراء المماليك تدخلوا وتشفعوا لدى الباشا ، ففرض على
الأقباط غرامة مالية كبيرة . واجتمع البابا يؤانس
السادس عشر - البطريرك (١٠٣) - بكبار الأراخنة
الأقباط ، واتفق الرأي بينهم على أن يطوف البطريرك
بحارات النصارى ويدخل البيوت ويجمع منها ما تيسر إلى
أن يتم الحصول على الغرامة المقررة بأكملها .

وحدث في عام ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م - أبان عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠) أن رفع إليه بعض المسلمين شكوى جاء فيها أنه أشيع بين الناس خبر ضم والحق شيء من مقابر المسلمين لكنيسة النصارى الكائنة بمصر العتيقة الجارى تعميرها بموضعها القديم ، ونرجو ونسترحم صاحب الدولة السلطان الفندينا بإصدار أمره الكريم لصاحب العزة قاضى عسكر أفندى حتى يصير الكشف عن الأمر المذكور بمباشرة أحد من قبل الشرع » .

هذا وقد بعث السلطان العثمانى - رداً على تلك الشكوى - بفرمان فى نفس العام جاء فيه : « أنه بمصر القديمة دير مارى مينا الكائن بالقرب من فم الخليج بجوار تربة الأرمن ودير الملاك القبلى الكائن بدير الطين من الآثار الشريفة ودير منقريوس ودير قصر الشمع ودير النحلة المعدة للنصارى القبط والأروام وأن فى بعض من الأديرة المذكورة أدخلوا من تراب أموات المسلمين فى الأديرة المذكورة وبعضهم بنوا وجددوا بقاء عالياً عن رسومها القديمة وأحدثوا فيها بدائع . ومن علو البناء صار يكشف على بيوت أمة محمد وأن فى إدخالهم القطعة من تربة أموات المسلمين وفى تجديدهم البناء العالى إهانة ، وقد اشتراط السلطان فى ذلك الفرمان ، أن المعينين لهذه المهمة يكونون من أهل الديانة لأجل الكشف عن ذلك وهدم ما أحدثوه من البناء وإخراج ما أدخلوه من تربة أموات المسلمين وإبقاء

أديرتهم على رسومها القديمة على وجه الحق من غير
غرض في ذلك .

ولقد تعين لتلك المهمة عبد الرحيم عزى كششاف
الأوقاف ، ومصطفى أفندي كتحدا وشيخ الإسلام ، والسيد
الشريف يونس أفندي قاضي الديوان ، والشيخ علي كاتب
الكشف ورفيقه الشيخ حسن ، حيث توجهوا إلى مصر
القديمة وبصحبته الأمير يوسف أغا معمارباشي ، من
أمراء المتفرقة ، والسيد الشريف عاشور - رئيس
المهندسين - والسيد الشريف أحمد بن السيد أحمد -
المهندس - والحاج عيد - المهندس - والحاج عبد الهادي
ابن إبراهيم - المهندس - وذلك للكشف على دير مارميثا
الكائن بالقرب من فم الخليج بمصر القديمة ، ودير الملاك
القبلي الكائن بدير الطين ، ودير قصر الرياح والكنيسة
الكبرى ، ودير منقريوس ودير النطاسة والكنائس المعدة
للنصارى القبط والنصارى الروام التي بمصر القديمة .
ولقد جاء في الفتوى التي صدرت في هذا الشأن بأن
« أولئك المعينين لتلك المهمة وجدوا أن تلك الأبنية على
حالتها القديمة من غير أحداث حادثة ولا ضرر بجدار
ولا مار ، ولا زيادة على ما كانت عليه من قديم الزمان ،
ولا بداخلها من ترب أموات المسلمين وإنما بها مرماط
وعمارات متفرقة جزئية من العلو والسفل على الصنعة
التي كانت عليها قديما ، ولم تكن خارجة عن أصلها ولا بها
بناء بارز عن أسس جدرانهم ولا علو زائد عن قديم أصلها

وأنها جميعا الآن على صفتها التي كانت عليه من قديم الزمان » ، وبناء على ذلك فقد أصدر القاضي - قاضي القضاة - تقريراً في هذا الشأن أورد فيه أنه « لم يكن هناك مقتضى شرعى لهدم الديورة المذكورة كما أن المهندسين المذكورين أخبروا بأن البناء المذكور ليس مضرًا على الجار والمار ولم يكن بارزا عن أس جدره وأن ما قيل عن ذلك هو بخلاف الحقيقة كما أن الكنيسة صارت تعميرها بموضعها القديم وعليه لا لزوم للتعرض للكنيسة المذكورة بعد أن تبين عدم الحاق ولازم شيء من مقابر المسلمين » .

ولقد حدث في عام ١١٥٧هـ / ١٧٤٢م أن أمر بالكشف على الزاوية الكائنة بين كنيسة أبي سيفين وأبنا شنودة ولادعاء بعض المسلمين في مصر القديمة أن النصارى احبسوا أجزاء من الزاوية المذكورة وأدخلوها بكنيسة أبي أنبا شنودة ومارقوريوس ، وتعين لتحقيق تلك الشكوى قاضي اوقاف مصر والمهندسين ، والنظر أيضا في الترميم اللازم . وقد وجدوا بخلاف ما ادعوا به . ونصروا بإجراء العمارة اللازمة لهذه الكنائس .

كذلك حدث في عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م أن تم تعيين من وازم للكشف على أديرة النصارى ومن جعلتها دير أبي رويس ، وذلك بناء على شكوى بعض المسلمين من أن كنيسة أبي رويس القائمة بالقرب من مقام الشيخ الدفرداش قد تعدت حدود ترميمها باستحداث رسوم

جديدة لها . وقد أسفر الكشف عن أن الكنيسة المذكورة
على ما هي عليه من قديم الزمان بخلاف المدعى به .

ويتضح - مما أوردناه من وثائق - أن العادات
المتبعة خلال العصر العثماني أن يجرى كشف دورى كل
عام على دور عبادة أهل الذمة الكائنة في الديار المصرية
بناء على فرمان يصدره السلطان العثماني ، ويمجرد
وحصول الفرمان يصير الكشف على الكنائس والاديرة كما
يعد تقرير شامل ومفصل يحتوى على كافة البيانات
والمعلومات عن مساحتها ، وعن جباية كافة رسومها
وعوائدها القديمة .

1. 2004

أهم المصادر والمراجع

- أحمد شلبي : أوضح الاشارات فيمن تولى مصر
القاهرة من الوزراء والباشوات . القاهرة ١٩٧٨ .
- ايريس حبيب المصرى : قصة الكنيسة القبطية
القاهرة ١٩٧٥ .
- حسن هاشم : الفكر الدينى الاسرائيلى . القاهرة
١٩٧١ .
- شاهين مكاريوس . تاريخ الاسرائيليين . القاهرة
١٩٠٤ .
- عبد العزيز الشسـناوى : الدولة العثمانية دولة
اسلامية مفترى عليها . القاهرة ١٩٧٠ .
- عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم
والاخبار . ١٨٨٤م .

- ٧ - كامل صالح نخلة : سلسلة تاريخ باد
الكرسى الاسكندري . ١٩٥٤ .
- ٨ - محمد بن اياس الحنفى : بدائع الزهور فى وا
الدهور . القاهرة ١٩٦١ .
- ٩ - موسى موسى نصر : مصر منذ نهاية حكم
بك الكبير حتى مجيء الحملة الفرنسية
الاسكندرية ١٩٧٧ .
- ١٠ - يعقوب نخلة روفيله : تاريخ الأمة القبطية
القاهرة ١٨٩٧ .



General Organization Of the Alexan-
dria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

مكتبة الأسرة



يسعر رمزي خمسون قرشاً

بمناسبة

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٨

● إن الشباب هم حملة لواء الغد، وهم الذين سيجابهون تحديات المستقبل ولا سبيل لهم إلا بالتسلح بالثقافة والمعرفة، وهذه السلسلة من «مكتبة الأسرة» موجهة للشباب.. وقد حرصنا في الاختيار على تنوع العناوين لتقديم مكتبة للشباب في السياسة والاقتصاد والعلوم والفكر والفنون.. هذه سلسلة تعنى بتثقيف الشباب في كل المجالات.

«اللجنة العليا لمهرجان القراءة للجميع»

مطابع

الهيئة المصرية العامة للكتاب

To: www.al-mostafa.com